

جامعة ميد أوشن



كلية الادارة

تخصص إدارة المخاطر

استراتيجيات إدارة مخاطر السيولة في تعزيز الاستقرار المالي في
ظل التغيرات الاقتصادية" دراسة تطبيقية على بنك الرياض"

إعداد الطالب/

مران مهدي الحارث

241002136

إشراف/

د. أسماء أبو عنزة

د. إنجي حسن نشأت

1446 - 2024





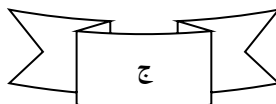
أهدي هذا العمل إلى والديّ العزيزين، اللذين كانا لي النبراس الذي أضاء لي دربي. إلى والدتي الحبيبة، التي كانت لي دائمًا مصدر دعم وحب لا ينضب، وإلى والدي الغالي، الذي علمني معنى العزيمة والإصرار.

إلى زوجي الحبيب، الذي كان لي الشريك والداعم الأكبر في كل خطوة، أهدي هذا الإنجاز تعبيرًا عن امتناني العميق لصبره وتشجيعه المستمر، الذي كان له الأثر الكبير في إتمام هذا العمل.

إلى أساتذتي الأفاضل، الذين لم يخلوا عليّ بتوجيهاتهم ونصائحهم القيمة، وكانوا لي قدوة في العلم والمعرفة، أهدي هذا العمل كتقدير لجهودهم وإسهاماتهم.

إلى زميلاتي وصديقاتي، اللواتي كن لي عونًا ومصدر إلهام، أهدي هذا العمل تعبيرًا عن شكري وامتناني لدعمهن وتشجيعهن.

وأخيرًا، أهدي هذا العمل لكل من آمن بي وشجعني على المضي قدمًا في مسيرتي العلمية، سائلة الله أن يجعله نافعًا ومثمرًا، وأن يوفقني لمزيد من النجاحات والإنجازات.



شكر وتقدير

أهدي هذا العمل إلى والديّ العزيزين، اللذين كانا لي النبراس الذي أضاء لي دربي. إلى والدتي الحبيبة، التي كانت لي دائماً مصدر دعم وحب لا ينضب، وإلى والدي الغالي، الذي علمني معنى العزيمة والإصرار.

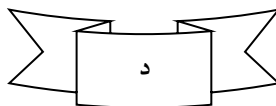
إلى زوجي الحبيب، الذي كان لي الشريك والداعم الأكبر في كل خطوة، أهدي هذا الإنجاز تعبيراً عن امتناني العميق لصبره وتشجيعه المستمر، الذي كان له الأثر الكبير في إتمام هذا العمل.

إلى أساتذتي الأفاضل، الذين لم يخلوا عليّ بتوجيهاتهم ونصائحهم القيمة، وكانوا لي قدوة في العلم والمعرفة، أهدي هذا العمل كتقدير لجهودهم وإسهاماتهم.

د. أسماء أبو عنزة

إلى زميلاتي وصديقاتي، اللواتي كن لي عوناً ومصدر إلهام، أهدي هذا العمل تعبيراً عن شكري وامتناني لدعمهن وتشجيعهن.

وأخيراً، أهدي هذا العمل لكل من آمن بي وشجعني على المضي قدماً في مسيرتي العلمية، سائلة الله أن يجعله نافعاً ومثمراً، وأن يوفقني لمزيد من النجاحات والإنجازات.



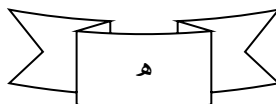
المستخلص

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم دور استراتيجيات إدارة مخاطر السيولة في تعزيز الاستقرار المالي في ظل التغيرات الاقتصادية في بنك الرياض، تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي لجمع البيانات من خلال استبيان وزع على عينة عشوائية بسيطة مكونة من 340 موظفًا في بنك الرياض. استخدمت الدراسة أدوات إحصائية متنوعة مثل التكرارات، النسب المئوية، والانحدار البسيط لتحليل البيانات والتوصل إلى النتائج باستخدام برنامج SPSS.

أظهرت النتائج أن هناك تأثيرًا إيجابيًا ودال إحصائيًا لاستراتيجيات إدارة مخاطر السيولة على تعزيز الاستقرار المالي في البنك. وتبين أن التخطيط المالي، تحليل التدفقات النقدية، وتكوين احتياطات السيولة كانت الأبعاد الأكثر تأثيرًا في تحسين الاستقرار المالي. بالإضافة إلى ذلك، أشارت النتائج إلى أن تنوع مصادر التمويل وإدارة الأصول والخصوم ساهمت في تحسين استقرار البنك وزيادة قدرته على التكيف مع التغيرات الاقتصادية.

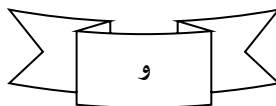
أوصت الدراسة بضرورة تعزيز استراتيجيات إدارة مخاطر السيولة من خلال توفير برامج تدريبية متقدمة للموظفين، وتطوير نظم مراقبة وتحليل دورية للتدفقات النقدية. كما أكدت على أهمية التنوع في مصادر التمويل وتحسين التعاون بين الأقسام المختلفة داخل البنك لضمان تحقيق استقرار مالي مستدام.

الكلمات المفتاحية: إدارة مخاطر السيولة، الاستقرار المالي، بنك الرياض..



قائمة المحتويات

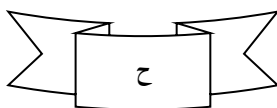
ب.....	بسم الله الرحمن الرحيم
ج.....	إهداء
د.....	شكرو تقدير
ه.....	المستخلص
و.....	قائمة المحتويات
ط.....	قائمة الجداول
1.....	1.1 مقدمة:
2.....	2.1 مشكلة الدراسة:
3.....	3.1 أهمية الدراسة:
4.....	4.1 أهداف الدراسة:
4.....	5.1 تساؤلات الدراسة
5.....	6.1 فروض الدراسة:
6.....	7.1 نموذج الدراسة:
7.....	8.1 الدراسات السابقة:
15.....	9.1 التعقيب على الدراسات السابقة:
16.....	10.1 المنطلقات النظرية للدراسة:
18.....	11.1 المنهجية وطرق البحث:
18.....	12.1 مصادر البيانات:



18.....	13.1 أدوات الدراسة:
19.....	14.1 الأساليب الإحصائية المستخدمة:
19.....	15.1 حدود الدراسة:
20.....	الفصل الثاني: الإطار النظري
20.....	تمهيد:
21.....	المبحث الأول إدارة مخاطر السيولة
21.....	1.1.2 تمهيد:
21.....	2.1.2 تعريف إدارة مخاطر السيولة:
22.....	3.1.2 أهمية إدارة مخاطر السيولة:
26.....	4.1.2 أنواع إدارة مخاطر السيولة
28.....	5.1.2 أبعاد إدارة مخاطر السيولة:
32.....	المبحث الثاني الاستقرار المالي
32.....	1.2.2 تمهيد:
32.....	2.2.2 تعريف الاستقرار المالي:
34.....	3.2.2 أهمية الاستقرار المالي:
35.....	4.2.2 أنواع الاستقرار المالي:
37.....	5.2.2 أبعاد الاستقرار المالي:
40.....	الفصل الثالث: منهجية وإجراءات الدراسة
40.....	1.3 مقدمة
40.....	2.3 منهجية البحث



40.....	3.3 مجتمع وعينة الدراسة
41.....	4.3 الأساليب الإحصائية:
41.....	5.3 أداة الدراسة
42.....	6.3 صدق أداة الدراسة
46.....	7.3 ثبات أداة الدراسة:
47.....	الفصل الرابع: الإطار التطبيقي
47.....	1.4 مقدمة
47.....	2.4 خصائص عينة الدراسة
48.....	3.4 تحليل محاور الدراسة
54.....	4.4 اختبار فرضيات الدراسة
58.....	الفصل الخامس: النتائج والتوصيات والمقترحات
58.....	1.5 مقدمة
58.....	2.5 نتائج الدراسة
60.....	3.5 التوصيات
62.....	المراجع
62.....	أولاً: المراجع العربية
66.....	ثانياً: المراجع الأجنبية:
I.....	الملاحق
II.....	استمارة استبيان



قائمة الجداول

رقم الصفحة	اسم الجدول
42	جدول (1) طريقة تصحيح مقياس ليكرت
42	جدول (2) معاملات الارتباط لعبارات محور استراتيجيات إدارة مخاطر السيولة
45	جدول (3) معاملات الارتباط لعبارات محور الاستقرار المالي
46	جدول (4) معامل الثبات لمحاور استمارة الاستبيان
47	جدول (5) توزيع عينة الدراسة وفقا للخصائص
48	جدول (6) عبارات التخطيط المالي
49	جدول (7) عبارات تحليل التدفقات النقدية
50	جدول (8) عبارات تكوين احتياطي السيولة
51	جدول (9) عبارات تنوع مصادر التمويل
52	جدول (10) عبارات إدارة الأصول والخصوم
53	جدول (11) عبارات الاستقرار المالي
54	جدول (12) اختبار الفرضية الرئيسية
55	جدول (13) اختبار الفرضية الفرعية الاولى
55	جدول (14) اختبار الفرضية الفرعية للثانية
56	جدول (15) اختبار الفرضية الفرعية الثالثة
56	جدول (16) اختبار الفرضية الفرعية الرابعة
57	جدول (17) اختبار الفرضية الفرعية الخامسة

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

1.1 مقدمة:

تُعد إدارة المخاطر جزءاً أساسياً من العمل المصرفي الحديث، حيث تسهم بشكل كبير في تعزيز الاستقرار المالي والكفاءة التشغيلية للبنوك ومن بين مختلف أنواع المخاطر التي تواجه المؤسسات المالية، تعتبر مخاطر السيولة واحدة من أكثر التحديات تعقيداً، إذ تتعلق بقدرة البنك على تلبية التزاماته المالية في الوقت المناسب، تزايد أهمية إدارة مخاطر السيولة في ظل التغيرات الاقتصادية المستمرة، مثل تقلبات السوق، وأزمات السيولة العالمية، والتغيرات في السياسات النقدية هذه العوامل تجعل من الضروري على البنوك، بما في ذلك بنك الرياض، أن تتبنى استراتيجيات فعالة لإدارة السيولة. (الشكري، 2022)

تمثل السيولة عاملاً حيوياً في استقرار النظام المالي، حيث تضمن للبنوك القدرة على مواجهة سحب الودائع غير المتوقع أو تلبية احتياجات التمويل القصيرة الأجل، ومن هنا تكمن أهمية تطوير استراتيجيات لإدارة هذه المخاطر لضمان استدامة العمليات المصرفية، تتضمن هذه الاستراتيجيات تنويع مصادر التمويل، وتحليل التدفقات النقدية، وإنشاء احتياطات كافية، وكذلك استخدام أدوات التحوط. (بوجمعة، 2023)

تتميز السوق المالية السعودية بنموها المستمر وتطورها، مما يزيد من تعقيد بيئة الأعمال ويطرح تحديات جديدة أمام المؤسسات المالية يشكل بنك الرياض، كأحد البنوك الرائدة في المملكة، نموذجاً مناسباً لدراسة استراتيجيات إدارة مخاطر السيولة، حيث يسعى البنك باستمرار إلى تعزيز استقراره المالي وتلبية احتياجات عملائه. (حسنين، 2023)

تأتي هذه الدراسة لتسلط الضوء على كيفية تطبيق بنك الرياض لاستراتيجيات إدارة مخاطر السيولة في ظل التغيرات الاقتصادية، وتهدف إلى تقييم فعالية هذه الاستراتيجيات في تعزيز الاستقرار المالي من خلال هذا البحث، سيتم تقديم رؤية معمقة حول الممارسات الحالية، وتحديد المخاطر المحتملة، وتقديم توصيات مبنية على التحليل، مما يسهم في تحسين إدارة السيولة في البنك. (مخلوفي، 2020)

تتمثل أهمية هذه الدراسة في أنها ستساعد صانعي السياسات والإدارة العليا في بنك الرياض على فهم المخاطر المتعلقة بالسيولة بشكل أفضل، وتعزيز قدرتهم على اتخاذ قرارات مستنيرة تتعلق بالاستراتيجيات المالية، كما تسهم النتائج المتوقعة في تعزيز الفهم الأكاديمي حول أهمية إدارة السيولة في البنوك، مما يدعم تطوير استراتيجيات مبتكرة تسهم في تحسين الاستقرار المالي على المدى الطويل.

ومن ثم جاءت هذه الدراسة بعنوان استراتيجيات إدارة مخاطر السيولة في تعزيز الاستقرار المالي في ظل التغيرات الاقتصادية" دراسة تطبيقية على بنك الرياض.

2.1 مشكلة الدراسة:

تواجه الأنظمة المالية العالمية والمحلية تحديات متزايدة في إدارة المخاطر المالية، وخاصة مخاطر السيولة، التي تعد من أبرز المخاطر التي تهدد استقرار المؤسسات المالية، تتجلى هذه المشكلة بشكل خاص في سياق التغيرات الاقتصادية المستمرة، مثل التقلبات في أسعار الفائدة، والأزمات المالية العالمية، وتغيرات السياسات النقدية، والتي تؤثر جميعها على القدرة التشغيلية للبنوك في تلبية التزاماتها المالية. (ابراهيم، 2020)

يتطور القطاع المصرفي بشكل ملحوظ في المملكة العربية السعودية، حيث يشهد نموًا متسارعًا يرافقه زيادة في التنافسية ومع ذلك، فإن هذا النمو يأتي مع مجموعة من التحديات المرتبطة بإدارة السيولة، إذ تحتاج البنوك إلى التأكد من قدرتها على تلبية احتياجات العملاء في ظل الظروف المتغيرة تعد هذه المخاطر من العوامل المؤثرة على استقرار البنوك وتؤثر على سمعتها وثقة العملاء.

يعتبر بنك الرياض، كأحد البنوك الرائدة في المملكة، نموذجًا لدراسة مشكلة إدارة مخاطر السيولة فعلى الرغم من استراتيجيات الإدارة المالية المتبعة، لا يزال هناك نقص في الدراسات التي تتناول فعالية هذه الاستراتيجيات في ظل التغيرات الاقتصادية، تكمن المشكلة في عدم وضوح كيفية تأثير العوامل الاقتصادية المختلفة على قدرة البنك على إدارة السيولة، مما يؤدي إلى تفاقم المخاطر المحتملة. (بالطبيب، 2018)

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد وتحليل استراتيجيات إدارة مخاطر السيولة المتبعة في بنك الرياض، وكيفية تأثيرها على الاستقرار المالي للبنك، كما تسعى الدراسة إلى استكشاف الثغرات في هذه الاستراتيجيات وتقديم توصيات تهدف إلى تعزيز كفاءة إدارة السيولة. من خلال ذلك، تأمل الدراسة في توفير رؤى شاملة تساعد البنك في تحسين أدائه المالي وضمان استقراره في ظل الظروف الاقتصادية المتغيرة. ومما سبق يمكننا تلخيص مشكلة الدراسة في الإجابة على تساؤل وهو ما هي استراتيجيات إدارة مخاطر السيولة في تعزيز الاستقرار المالي في ظل التغيرات الاقتصادية " دراسة تطبيقية على بنك الرياض".

3.1 أهمية الدراسة:

تُعتبر دراسة إدارة مخاطر السيولة من الأهمية بمكان في السياق المالي والمصرفي، حيث تلعب دورًا حيويًا في تعزيز الاستقرار المالي، تنبع أهمية هذه الدراسة من الحاجة الملحة لفهم العوامل المؤثرة في إدارة السيولة، خاصة في ظل التغيرات الاقتصادية المتسارعة التي قد تؤثر على أداء البنوك.

• الأهمية العلمية

تساهم هذه الدراسة في توسيع قاعدة المعرفة حول إدارة مخاطر السيولة من خلال تقديم تحليل عميق للاستراتيجيات المتبعة في بنك الرياض فهي توفر إطارًا نظريًا لفهم كيفية تأثير العوامل الاقتصادية المختلفة على سيولة البنوك، مما يعزز الأدبيات الأكاديمية في هذا المجال، كما تسهم النتائج المتوقعة في تطوير نماذج جديدة لإدارة المخاطر المالية، مما يوفر مراجع قيمة للباحثين والطلاب والمهتمين.

• الأهمية العملية

تسهم هذه الدراسة في تقديم توصيات مبنية على التحليل لتحسين إدارة السيولة في بنك الرياض، حيث يمكن أن تساعد النتائج في توجيه الإدارة العليا وصانعي السياسات في اتخاذ قرارات مستنيرة تتعلق بالاستراتيجيات المالية، مما يعزز القدرة التنافسية للبنك في السوق، كما أن الدراسة يمكن أن تعزز من

ثقة العملاء والمستثمرين في البنك من خلال تحسين استجابته للتغيرات الاقتصادية وضمان تلبية التزامات السيولة بفعالية.

من خلال هذه الدراسة، نتطلع إلى تحقيق فهم أعمق لممارسات إدارة مخاطر السيولة في بنك الرياض، مما يسهم في تحقيق استقرار مالي أكبر ويعزز من مرونة البنك أمام التحديات المستقبلية.

4.1 أهداف الدراسة:

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على استراتيجيات إدارة مخاطر السيولة بأبعادها (التخطيط المالي- تحليل التدفقات النقدية- تكوين احتياطات السيولة- تنوع مصادر التمويل- إدارة الأصول والخصوم) في تعزيز الاستقرار المالي في ظل التغيرات الاقتصادية بالتطبيق على بنك الرياض.

وقد تفرع من هذا الهدف مجموعة من الأهداف الفرعية التي تتمثل فيما يلي:

- التعرف على مدى تأثير التخطيط المالي في تعزيز الاستقرار المالي بالتطبيق على بنك الرياض.
- معرف أثر تحليل التدفقات النقدية في تعزيز الاستقرار المالي بالتطبيق على بنك الرياض.
- التعرف على وجود أثر ذو دلالة إحصائية لتكوين احتياطات السيولة في تعزيز الاستقرار المالي بالتطبيق على بنك الرياض.
- التعرف على مدى تأثير تنوع مصادر التمويل في تعزيز الاستقرار المالي بالتطبيق على بنك الرياض.
- معرفة مدى تأثير إدارة الأصول والخصوم في تعزيز الاستقرار المالي بالتطبيق على بنك الرياض.
- تقديم توصيات لتفعيل استراتيجيات إدارة مخاطر السيولة في تعزيز الاستقرار المالي في ظل التغيرات الاقتصادية بالتطبيق على بنك الرياض.

5.1 تساؤلات الدراسة

بناء على مشكلة الدراسة السابقة فإننا يمكننا صياغة مشكلة الدراسة في سؤال رئيسي يتمثل في:

السؤال الرئيسي: هل يوجد أثر لاستراتيجيات إدارة مخاطر السيولة بأبعادها (التخطيط المالي-

تحليل التدفقات النقدية- تكوين احتياطات السيولة- تنوع مصادر التمويل- إدارة الأصول والخصوم) في

تعزيز الاستقرار المالي في ظل التغيرات الاقتصادية بالتطبيق على بنك الرياض؟

ويتفرع من السؤال الرئيسي مجموعة من الأسئلة الفرعية على النحو التالي:

- ما مدى تأثير التخطيط المالي في تعزيز الاستقرار المالي في ظل التغيرات الاقتصادية بالتطبيق على بنك الرياض؟
- إلى أي مدى تؤثر تحليل التدفقات النقدية في تعزيز الاستقرار المالي في ظل التغيرات الاقتصادية بالتطبيق على بنك الرياض؟
- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتكوين احتياطات السيولة في تعزيز الاستقرار المالي في ظل التغيرات الاقتصادية بالتطبيق على بنك الرياض؟
- إلى أي مدى يؤثر تنوع مصادر التمويل في تعزيز الاستقرار المالي في ظل التغيرات الاقتصادية بالتطبيق على بنك الرياض؟
- ما مدى تأثير إدارة الأصول والخصوم في تعزيز الاستقرار المالي في ظل التغيرات الاقتصادية بالتطبيق على بنك الرياض؟

6.1 فروض الدراسة:

من منطلق مشكلة الدراسة وأسئلتها يمكننا افتراض مجموعة من الفرضيات التي تتمثل فيما يلي:

الفرضية الرئيسية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لاستراتيجيات

إدارة مخاطر السيولة بأبعادها (التخطيط المالي- تحليل التدفقات النقدية- تكوين احتياطات السيولة-

تنوع مصادر التمويل- إدارة الأصول والخصوم) في تعزيز الاستقرار المالي في ظل التغيرات الاقتصادية

بالتطبيق على بنك الرياض.

ويتفرع منها مجموعة من الفرضيات الفرعية على النحو التالي:

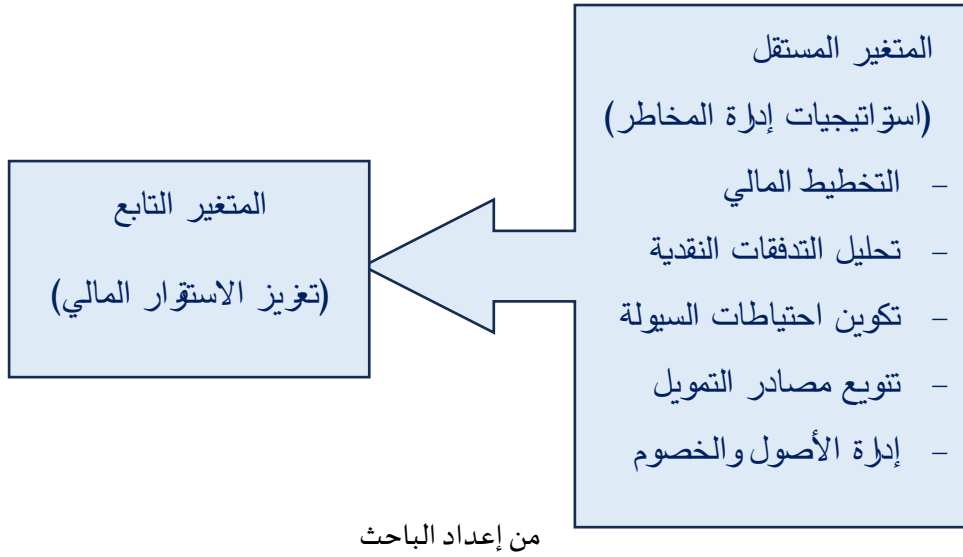
- الفرضية الفرعية الأولى: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتخطيط المالي في تعزيز الاستقرار المالي في ظل التغيرات الاقتصادية بالتطبيق على بنك الرياض.
- الفرضية الفرعية الثانية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتحليل التدفقات النقدية في تعزيز الاستقرار المالي في ظل التغيرات الاقتصادية بالتطبيق على بنك الرياض.
- الفرضية الفرعية الثالثة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتكوين احتياطات السيولة في تعزيز الاستقرار المالي في ظل التغيرات الاقتصادية بالتطبيق على بنك الرياض.
- الفرضية الفرعية الرابعة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتنوع مصادر التمويل في تعزيز الاستقرار المالي في ظل التغيرات الاقتصادية بالتطبيق على بنك الرياض.
- الفرضية الفرعية الخامسة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لإدارة الأصول والخصوم في تعزيز الاستقرار المالي في ظل التغيرات الاقتصادية بالتطبيق على بنك الرياض.

7.1 نموذج الدراسة:

تستهدف هذه الدراسة التعرف على أثر لاستراتيجيات إدارة مخاطر السيولة بأبعادها (التخطيط المالي- تحليل التدفقات النقدية- تكوين احتياطات السيولة- تنوع مصادر التمويل- إدارة الأصول والخصوم) في تعزيز الاستقرار المالي في ظل التغيرات الاقتصادية بالتطبيق على بنك الرياض.

المتغير المستقل: استراتيجيات إدارة مخاطر السيولة بأبعادها (التخطيط المالي- تحليل التدفقات النقدية- تكوين احتياطات السيولة- تنوع مصادر التمويل- إدارة الأصول والخصوم)

المتغير التابع: تعزيز الاستقرار المالي



8.1 الدراسات السابقة:

أولاً: الدراسات العربية

❖ دراسة (بالطيب، 2018)

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية من خلال معرفة واقع إدارة السيولة لديها، مؤشرات قياسها، الاستراتيجيات والأدوات اللازمة المتوفرة لديها، وكذا الالتزام بالمقترحات والمعايير الدولية لنصل إلى اقتراح الحلول المناسبة لحل مشكلي الفائض أو العجز في السيولة.

وقد استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي في الفصل المتعلق بالبنوك الإسلامية ومخاطر السيولة، ولمعرفة واقع إدارة السيولة في البنوك الإسلامية والاستراتيجيات المعتمدة لإدارتها، قمنا بدراسة حالة على مستوى بنك البركة الجزائري باستخدام التشخيص والتحليل من خلال أداة المقابلة وبالاعتماد على معايير التحليل المالي والقوائم المالية للبنك للسنوات 2012 إلى 2016.

وقد توصلنا إلى جملة من الاستنتاجات أهمها أن بنك البركة الجزائري كباقي البنوك الإسلامية يعاني من مشكل فائض في السيولة في ظل غياب الآليات والأدوات والتي تتوافق مع الشريعة الإسلامية، كالصكوك الإسلامية... بالإضافة إلى غياب سوق مالي إسلامي.

❖ دراسة (الشكري، 2022)

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر إدارة السيولة وكفاية رأس المال في الأداء المالي للمصارف، وافترضت أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة السيولة وكفاية رأس المال في الأداء المالي، وذلك بالتطبيق على مصرف الشرق الأوسط في العراق.

تم استخدام المنهج الوصفي، وتم تحليل البيانات باستخدام الحزمة الإحصائية SPSS.

خلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين إدارة مخاطر السيولة والأداء المالي بقيمة (0.174)، أن مؤشر كفاية رأس المال تؤثر في الأداء المالي بقيمة (0.065). أوصت الدراسة بضرورة مراجعة معدلات السيولة، ومراجعة استراتيجيات إدارة السيولة في المصرف، وكذلك ضرورة وضع استراتيجية لزيادة ثروة الملاك وتقليل التفاوت بين سنة وأخرى.

❖ دراسة (التويران، 2019)

يهتم هذا البحث بدراسة تحليلية لمخاطر السيولة، وتمثلت مشكلة الدراسة في مدى توافر المعلومات المطلوبة لقياس وتحليل مخاطر السيولة لغرض أخذ الحيطة والحذر، وتظهر مخاطر السيولة في حالة قصور التدفقات النقدية الداخلة للمصرف على مقابلة التدفقات النقدية الخارجة، لذا يعد كشف التدفق النقدي أداة تحليلية تساعد إدارة المصرف في الحصول على هذه المعلومات، ووضع الاستراتيجيات المناسبة والتي من ضمنها وضع حد لكفاية رأس المال.

وتهدف الدراسة إلى بيان المؤشرات والنسب المالية التي تساعد على تقييم السيولة من خلال نسبة التدفق النقدي، والعلاقة بين كفاية رأس المال ومخاطر السيولة.

استخدم الباحث المنهج التحليلي لاستنباط النتائج من التقارير المالية السنوية لبنك الإسكان. وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أظهرت نتائج التحليل المالي لكل من مخاطر السيولة باستخدام

كشف التدفق النقدي، وكفاية رأس المال باستخدام النسب المالية عدم تأثر كفاية رأس المال بمخاطر السيولة، وذلك بسبب الأنشطة والفعاليات التي يمارسها البنك.

وتوصي الدراسة بضرورة قيام إدارة البنوك بتشخيص مخاطر السيولة بشكل مبكر وقياسها ومعالجتها، واستغلال السيولة المتوافرة لدى البنك واستثمار الفائض النقدي أفضل استغلال.

❖ دراسة (ابراهيم، 2020)

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر إدارة السيولة على بعض مؤشرات كفاءة الأداء بالجهاز المصرفي السوداني والتوصل إلى استراتيجيات وأدوات تسهم في إدارة السيولة بكفاءة.

واعتمدت الدراسة المنهج التاريخي لتتبع الظاهرة والمنهج الوصفي لتحليل البيانات ومنهج التحليل الإحصائي لدراسة الحالة، وهدف البحث إلى إيجاد حلول عملية لمشكلة السيولة بالبنوك التجارية والوصول إلى الآلية التي تضمن لها استثمار الودائع دون الإخلال بموقف السيولة التشغيلية.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن الاستخدام العقلاني والرشيد في المفاضلة بين البدائل أو ما يعرف بالإدارة المثلى للسيولة له دور فعال في تحسين مستوى الأداء المالي وزيادة الربحية وتقليل تكاليف المصارف إضافة إلى خلق واكتشاف أدوات جديدة تزيد من سيولتها وعوائدها، أيضا أثبتت الدراسة إلى أن مقومات السوق المالي الكفاء والذي يتمتع بمعدلات مستقرة من السيولة نتيجة السياسات المثلى المتبعة يؤثر بقوة في رفع كفاءة الأداء التسويقي من دقة وسرعة وصول المعلومات والكفاءة في إدارة التشغيل وتقدير حركة الأموال والتسعير والسيولة والناحية التسويقية لمنتجاتها وخدماتها والتي تضمن نجاح وفعالية السوق المالي مما يؤدي إلى التطور والنمو الاقتصادي.

يوصي البحث بالتقيد بالاستراتيجيات المقترحة بالدراسة والتي لها دور فعال في تحسين مستوى الأداء المالي وتوصي الدراسة بالتركيز على تحديد درجة السيولة الموائمة لحجم التدفقات النقدية الداخلة والخارجة ومراقبة كافة الأصول والاستثمارات المنفذة ودرجة كفاءة الاسترداد للأموال المستثمرة لدى العملاء مما يجنب البنك مخاطر العجز السيولي بسبب سوء تقديرات الإدارة. كما توصي واضعي

السياسات المصرفية ضرورة تفعيل آلية يتم من خلالها بناء التوقعات المستقبلية لموقف السيولة بالبنوك عن طريق بعض المعالجات الرياضية واستغلال خبرات موظفيها في توقع الطلب على خدماتها في مجال إدارة السيولة فإن ذلك يساهم في بناء خرائط التدفقات الداخلة والخارجة ويعزز من قدرة البنوك على إدارة السيولة بكفاءة.

كما توصي الدراسة أن يقوم البنك المركزي بجانب تجاربه في إدارة السيولة عبر أدواته عمليات السوق المفتوحة وشهادات المشاركة المختلفة في أن يوجه سياساته النقدية لتمويل نمو عرض النقود بصورة مناسبة عبر نسب السيولة المذكورة بالدراسة لتمويل النمو الممكن في الناتج الوطني في الأجل المتوسط والطويل وذلك في إطار الأسعار المستقرة إذ أن توفير حجم أمثل للعرض النقدي يوفر فرص لاستقرار دالة الطلب النقدي ويضمن تحقيق الاستقرار الاقتصادي، تمثل التوصيات بالدراسة الحل الأمثل والضامن الحقيقي لخلق الموازنة اللازمة لتحقيق هدي الربحية والسيولة عبر الآليات والأدوات والاستراتيجيات المقترحة بالدراسة والتي تضمن للمصارف استثمار الودائع دون الإخلال بموقف السيولة التشغيلية مما سينعكس إيجاباً على مؤشرات الاقتصاد الكلي بالاستقرار العام والتوصل إلى براح التطور والنمو الاقتصادي.

❖ دراسة (بوجمعه، 2020)

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور الابتكارات المالية في تعزيز الاستقرار المالي لمصرف السلام الجزائر، باستخدام نموذج z-score خلال الفترة 2016-2020، باعتباره من أفضل النماذج كفاءة في قياس سلامة واستقرار المصارف، إضافة إلى شرح مفهوم الابتكار المالي في المصارف الإسلامية والتعريف بأهم المنتجات المبتكرة في مصرف السلام الجزائر.

ومن أجل تحقيق هذا الهدف تم الاعتماد على البيانات المستخرجة من القوائم المالية للمصرف.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها أن مصرف السلام الجزائر مستقر مالياً قبل طرح الابتكارات المالية في السوق المصرفية، وحافظ المصرف على استقراره المالي حتى بعد طرح

المنتجات المالية المبتكرة، كما كان لها أثر إيجابي على ربحية مصرف السلام والتي بدورها تنعكس على الاستقرار المالي.

❖ دراسة (مخلوفي، 2020)

يهدف هذا البحث إلى تبيان الدور الذي تلعبه الصيرفة الإسلامية في تعزيز الاستقرار المالي، في ظل التوجه العالمي نحو تبني هاته الصناعة من جهة، وتضمينها من قبل المؤسسات المالية الدولية في استراتيجياتها وخططها لتعزيز أركان الاستقرار المالي من جهة أخرى.

كما يهدف أيضا إلى تسليط الضوء على واقع انفتاح الجزائر على هاته الصناعة من خلال تبيان موقعها من السوق المحلية والعالمية وكذا الإلمام بالمعوقات والتحديات التي تعترض نموها وتطورها والتي تسهم في محدودية انتشارها إلى جانب تناول متطلبات إرسائها في الجزائر بغية اغتنام الفرص التي أصبحت توفرها هذه الصيرفة وعلى رأسها تعزيز الاستقرار المالي.

❖ دراسة (احمد، 2022)

هدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم التحرر المالي والاطلاع على واقع هذه التحرر المالي المتواجد في العراق والمتمثلة برفع القيود المالية والتدفقات النقدية من وإلى المصارف العراقية وتحديد الآثار التي تترتب على الاقتصاد العراقية ومستويات التنمية التي تنتج عن هذا التحرر المالي، ومن خلال الاطلاع على التقارير السنوية التي تنشر من قبل البنك المركزي العراقي ودراسة المؤشرات الأساسية للتحرر المالي.

وقد استخدم الباحث أدوات إحصائية مثل SPSS و E views 12 بغية التعرف على مستويات التحرر المالي في الاقتصاد العراقي والمتمثلة بمؤشرات تحرير سعر الفائدة ومستويات التخفيض في الاحتياطي القانوني وعدد المصارف الأجنبية الداخلة إلى العراق ومستويات التخفيض في ضوابط الانتماء للفترة الزمنية الممتدة منذ عام 2012 ولغاية عام 2020 والأثر الناجم عن التحرر المالي في بعض من مجالات التنمية المالية والاقتصادية والمتمثلة بمستوى الدين العام إلى الناتج المحلي ومستوى عجز الموازنة إلى الناتج

المحلي ومستويات السيولة النقدية ونسبة الائتمان الخاص إلى الناتج المحلي وأخيرا سعر صرف الدينار العراقي

وقد توصلت الدراسة إلى نتائج عدة ومن ابرزها أن أنظمة الكبح المالي قد رفعت بنسبة كبيرة وأن مستويات التحرر المالي في نمو وبنسب مقبولة ولكنها بحاجة إلى وضع مجموعة من القوانين والأنظمة لكي تأتي بنتائج مقبولة إضافة إلى تقليل حالات التشوه المالي الناتج عن التحرر المالي والاستفادة من تجارب الدول المتقدم إضافة إلى تجارب بعض الدول النامية والتي انعكست تجاربهم في التحرر المالي بشكل أفضل على مستويات التنمية الاقتصادية، اضعف إلى هذا ضرورة وضع مجموعة من القيود والضوابط للسيطرة بشكل مثالي على عمليات التحرر المالي وجني ثمارها وتجنب المخاطر التي تنجم عنها والتي تتجسد بصور تهريب وغسيل الأموال والفساد المالي.

❖ دراسة (حسنين، 2023)

تناول البحث موضوع الشمول المالي ودوره في تعزيز الاستقرار الاقتصادي والنمو وأفرد الحديث عن ظاهرة الشمول المالي من حيث ماهيتها وتطورها واستعراض أهم النظريات التي قيلت لتحديد المستفيد من الشمول المالي، وكذلك استعراض الجهود الدولية والمؤسسات التي تعمل على تعزيز فكرة الشمول المالي. وسلط البحث الضوء على أثر الشمول المالي على بعض قضايا التنمية مثل الاستدامة المالية والاستقرار الاقتصادي وتحقيق النمو الشامل.

واختتم البحث بدراسة للشمول المالي في مصر وتطوره والمعوقات التي تواجهه.

الدراسات الأجنبية:

❖ دراسة (Sarr , 2020)

هدفت الدراسة الى استكشاف استراتيجيات إدارة المخاطر التي يستخدمها مديرو مشاريع تكنولوجيا المعلومات في صناعة الاتصالات لتحسين معدلات نجاح المشروع فكان فشل نسبة عالية من

مشاريع تكنولوجيا المعلومات في صناعة الاتصالات بسبب استراتيجيات إدارة المخاطر غير الفعالة. حيث تعتبر استراتيجيات إدارة المخاطر الفعالة مهمة لمديري مشاريع تكنولوجيا المعلومات لتحسين معدلات نجاح المشروع، بحيث كشف تحليل البيانات عن أربعة محاور رئيسية ثقافة إدارة المخاطر ، وإطار إدارة المخاطر، والتواصل بشأن المخاطر، ودروس المخاطر المستفادة التوصية الرئيسية هي المديري مشاريع تكنولوجيا المعلومات لوضع استراتيجيات لتعزيز القرارات القائمة على المخاطر واستخدام الأدوات المناسبة لإبلاغ مخاطر المشروع لأصحاب المصلحة فقد تشمل الآثار المترتبة على التغيير الاجتماعي الإيجابي إمكانية استخدام شبكات اتصالات واسعة النطاق جديدة ومبتكرة لتحسين نوعية الحياة للأفراد الذين يعملون في مجال التعليم والصحة والزراعة.

❖ دراسة (Kair and Singh, 2013)

هدفت الدراسة إلى أن كعادة إدارة رأس المال العامل وذلك من خلال استخدام نموذج المؤشر المازة 2000-2010 بالتطبيق على عينة مكونة من ١١ شركة تعمل في القطاع السلع الرأسمالية في الهند، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن الشركات في المناقشة تشير رأس مالها العامل بكفاءة وتستخدم أصولها المالية في توليد المبيعات تم الياس مستورات كفاءة .

❖ دراسة (Kavitha and Shanmugars 2015)

هدفت الدراسة إلى رأس المال العامل السبب 20 شركة كبيرة و 12 شركة أدوية هندية صغيرة باستخدام طريقة المؤشر خلال العارية 2002-2019 ، وخلصت الدراسة إلى أن الشركات الصغيرة ادارت الصولها المتداولة ورأس المال العامل بكفاءة أكثر من الشركات الكبيرة ولك خلال فترة الدراسة .

❖ دراسة (Menicucci and Paolucci, 2016)

تجلى الهدف الرئيسي لهذه الدراسة في اختبار العلاقة بين العوامل الداخلية للمصرف والربحية، وتحديد دور هذه العوامل في تحقيق مستوى عالي من الربحية طبعت الدراسة على عينة مكونة من 28 مصرف موزعة على دول الاتحاد الأوروبي.

وعملت الدراسة فترة عشر سنوات ممتدة بين عامي 2006 و 2015 تم تطبيق نموذج Panel Data الدراسة محدّدات الربحية في المصارف عينة الدراسة، حيث مثلت الربحية المتغير التابع وتم قياسها بمعمل العام على حقوق الملكية، في حين ملت كل من حجم البنك وحجم القروض الممنوحة ومعدل الودائع ونسبة رأس المال ومخاطر الائتمان المتغيرات التابعة، وتم تطبيق اختبار Hausian على البيانات المدروسة.

وقد اظهرت الدراسة وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين كل من حجم البنك ورأس ماله ومعدل الودائع من جهة ومعمل العام على حقوق الملكية من جهة أخرى بالمقابل أظهرت الدراسة وجود علاقة سلبية ذات دلالة الإحصائية بين مخاطر الائتمان ومعمل العائد على حقوق الملكية في حتى بيت الدراسة علم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم القروض الممنوحة ومعمل العالم على حقوق الملكية.

❖ دراسة (Maas,2016)

تناولت هذه الدراسة أهمية الإفصاح عن مخاطر السيولة لاتخاذ القرارات لدى العديد من أصحاب المصلحة مثل المستثمرين والمنظمين، وتناولت الإفصاح عن مخاطر السيولة لعدد 30 بنكاً أوروبياً لعدد 6 دول، وبحثت في كيفية القياس والإفصاح عن مخاطر السيولة، ولقياس الإفصاح عن مخاطر السيولة قامت الدراسة بتأسيس إطار قائم على الخصائص النوعية للمعلومات (IASB,2010)

وتم تفعيل الإطار الدراسة العوامل التي تفسر وتشرح الإفصاح عن مخاطر السيولة من قبل البنوك، وتتم دراسة العديد من المحددات الداخلية والخارجية البيئة المؤسسية والتنظيمية حوكمة الشركات وسمعة البنك، حجم البنك كمية معلومات المخاطر، وأخيراً مخاطر البناء كمحدد محتمل للإفصاح عن مخاطر السيولة.

وقامت بتحليل المحتوى التقارير المالية للبنوك الأوروبية، ومن الياس جودة الإفصاح عن مخاطر الصولة شتوك الأوروبية باستخدام المؤشر المقترح، وتحليل العلاقة بين جودة الإفصاح عن مخاطر السيولة والمحددات الداخلية والخارجية.

9.1 التعقيب على الدراسات السابقة:

تتناول الدراسات السابقة المتعلقة بإدارة مخاطر السيولة مجموعة من الجوانب المختلفة، مما يساهم في تكوين فهم شامل لمشكلة السيولة في القطاع المصرفي. على سبيل المثال، دراسة بالطيب (2018) تستند إلى تحليل واقع إدارة السيولة في البنوك الإسلامية، مشيرةً إلى التحديات التي تواجهها هذه البنوك، مثل الفائض في السيولة وغياب الآليات المتوافقة مع الشريعة. وفي المقابل، دراسة الشكري (2022) تركز على العلاقة بين إدارة السيولة وكفاية رأس المال في أداء المصارف، حيث تبرز أن تحسين استراتيجيات إدارة السيولة يساهم في تعزيز الأداء المالي هنا، يظهر تشابه بين الدراستين في التركيز على أهمية إدارة السيولة، إلا أن الأولى تتناول التحديات الخاصة بالبنوك الإسلامية، بينما الثانية تركز على الأداء المالي بشكل عام.

تتوسع دراسة التويران (2019) لتسلط الضوء على أهمية المعلومات المالية في قياس وتحليل مخاطر السيولة. كما تشير إلى أن التدفقات النقدية تعتبر أداة تحليلية أساسية، تتفق هذه الدراسة مع النتائج التي توصلت إليها دراسة ابراهيم (2020) التي أكدت على تأثير الإدارة المثلى للسيولة على الأداء المالي، مما يشير إلى ضرورة وجود بيانات دقيقة وموثوقة لتحسين استراتيجيات إدارة السيولة. إلا أن دراسة ابراهيم تبرز أهمية التقنيات الجديدة في إدارة السيولة، مما يمثل اختلافاً في النهج بين الدراستين.

في السياق نفسه، دراسة بوجمعه (2020) تقدم منظوراً جديداً عن دور الابتكارات المالية في تعزيز الاستقرار المالي، تشدد هذه الدراسة على أن الابتكارات يمكن أن تعزز كفاءة المصارف، مما يتوافق مع النتائج التي توصلت إليها دراسة مخلوفي (2020) التي تناولت دور الصيرفة الإسلامية في تعزيز الاستقرار المالي. بينما تدعو دراسة بوجمعه إلى تبني منتجات مالية مبتكرة، تركز دراسة مخلوفي على كيفية دعم هذه الصناعة للنمو المالي، مما يعكس اختلافاً في التطبيقات العملية.

علاوة على ذلك، تسلط دراسة احمد (2022) ودراسة حسنين (2023) الضوء على التوجهات الحديثة في مجال التحرر المالي والشمول المالي، مما يشير إلى ضرورة التكيف مع التغيرات الاقتصادية لتعزيز الاستقرار المالي، وبينما تشير دراسة احمد إلى دور التحرر المالي في النمو الاقتصادي، تتناول دراسة حسنين

كيف يمكن أن يسهم الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة. هنا، يتضح اختلاف في تركيز كل دراسة على جانب مختلف من جوانب السيولة.

أما على الصعيد الدولي، فإن دراسة (Sarr, 2020) تسلط الضوء على استراتيجيات إدارة المخاطر في مشاريع تكنولوجيا المعلومات، مما يعكس أهمية إدارة المخاطر في تحسين معدلات نجاح المشاريع. بينما تستعرض دراسة (Kair and Singh, 2013) كفاءة رأس المال العامل، مما يعكس تنوع توجهات الدراسات العالمية ومع ذلك، يتضح من كلا الدراستين أن هناك حاجة مستمرة لتحسين إدارة الموارد المالية، سواء كان ذلك في سياق المشاريع التكنولوجية أو إدارة السيولة في المصارف.

كما تبرز هذه الدراسات أهمية إدارة مخاطر السيولة كعنصر أساسي لتحقيق الاستقرار المالي، مع التباين في المناهج والأساليب المستخدمة، بينما تتشارك معظم الدراسات في التأكيد على أهمية استراتيجيات إدارة السيولة، تختلف في سياق تطبيقها وبيئتها، مما يعكس تنوع الواقع المصرفي وتحدياته.

10.1 المنطلقات النظرية للدراسة:

ترتكز هذه الدراسة على مجموعة من المنطلقات النظرية التي تعزز الفهم المتعمق لموضوع إدارة مخاطر السيولة في البنوك وتأثيرها على الأداء المالي، يمكن تلخيص هذه المنطلقات على النحو التالي:

تُعد إدارة المخاطر أحد الأعمدة الأساسية لاستمرارية المؤسسات المالية، حيث تشير هذه النظرية إلى أن المؤسسات، وبخاصة البنوك، تواجه مجموعة من المخاطر، بما في ذلك مخاطر السيولة، تهدف النظرية إلى توجيه البنوك نحو اتخاذ القرارات التي تساهم في تقليل من المخاطر وتحقيق التوازن بين الاحتفاظ بالسيولة وتوجيه الأموال إلى الاستثمارات المربحة بناءً على هذه النظرية، يعد توافر السيولة النقدية بكمية كافية وضبطها في البنوك أمراً بالغ الأهمية لضمان استقرار النظام المالي.

تعتمد هذه النظرية على مبدأ أن توفر رأس المال الكافي يشكل عنصراً حاسماً في حماية البنوك من الأزمات المالية فالبنوك تحتاج إلى الاحتفاظ بحد أدنى من رأس المال للتصدي لمخاطر مثل تدهور جودة

الأصول أو الانخفاض الحاد في السيولة، تؤكد هذه النظرية على ضرورة وجود سياسات صارمة لإدارة رأس المال كإطار ضامن لتفادي الأزمات، حيث أن إدارة السيولة تعتبر جزءاً لا يتجزأ من إدارة رأس المال.

تشير نظرية الحوكمة المؤسسية إلى أن الإدارة الجيدة والإشراف القوي على المؤسسات المالية يعزز من قدرة هذه المؤسسات على إدارة مخاطر السيولة بفعالية. فالتحكم في السيولة يتطلب إطاراً حوكمياً فعالاً يضمن تطبيق سياسات شفافة ومسؤولة، ويمنع التجاوزات المالية، تعزز هذه النظرية من أهمية وجود آليات رقابية داخلية وخارجية لضمان استدامة الأداء المالي السليم.

ترى هذه النظرية أن توسيع قاعدة الوصول إلى الخدمات المالية (الشمول المالي) له دور مباشر في تقليل مخاطر السيولة على البنوك، فالشمول المالي يعزز من حجم الودائع المصرفية، ويوفر سيولة إضافية للبنوك التي يمكن أن تستخدمها لتمويل عملياتها وتلبية التزاماتها، كما أنه يزيد من استقرار النظام المالي بشكل عام.

تستند هذه النظرية إلى مبدأ أن تنوع الاستثمارات يمكن أن يقلل من المخاطر التي تواجهها المؤسسات المالية، بما في ذلك مخاطر السيولة فتوجيه الأموال إلى مجموعة متنوعة من الأصول يساعد على خلق توازن في العوائد والمخاطر، ويمنع الاعتماد المفرط على أصول سائلة محددة قد تتعرض لتقلبات غير متوقعة في السوق.

توضح هذه النظرية أن كفاءة الأسواق تعتمد على تدفق المعلومات بشكل شفاف وفي الوقت المناسب، مما يسمح للمستثمرين والمؤسسات المالية باتخاذ قرارات مدروسة. فيما يتعلق بإدارة السيولة، تفترض هذه النظرية أن البنوك التي تتعامل مع معلومات السوق بشكل جيد وتتابع تحركات السيولة لديها تكون أقل عرضة للمخاطر المفاجئة في السوق.

هذه المنطلقات النظرية تؤسس لإطار بحثي يساعد على فهم كيفية تأثير إدارة مخاطر السيولة على الأداء المالي للبنوك، تعتمد الدراسة على هذه النظريات لفحص السياسات والآليات التي تتبعها البنوك لتحقيق التوازن بين تحقيق الربحية وتجنب مخاطر نقص السيولة.

11.1 المنهجية وطرق البحث:

نظرا لطبيعة الدراسة التي تهدف إلى التعرف على أثر استراتيجيات إدارة مخاطر السيولة في تعزيز الاستقرار المالي في ظل التغيرات الاقتصادية بالتطبيق على بنك الرياض، وعلى هذا الأساس تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي حيث استخدمنا في الجانب النظري المنهج الوصفي الذي يعمل على توضيح متغيرات الدراسة، مع استخدام المنهج التحليلي في الدراسة الميدانية لأنه يعمل على التحليل والربط بين النتائج التي توصل إليها ويعمل على تفسيرها ثم إصدار الأحكام المناسبة.

12.1 مصادر البيانات:

اعتمدت الدراسة على المصادر التالية في جمع البيانات والمعلومات:

- المصادر الثانوية: قام الباحث بالرجوع إلى الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة، والدوريات والأدبيات والتقارير والأبحاث والدراسات السابقة التي تتناول موضوع الدراسة والبحث في مواقع الإنترنت المختلفة لتقديم الإطار النظري المتعلق بهذه الدراسة.
- المصادر الأولية: قام الباحث بإعداد استبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات مباشرة من أفراد العينة، حيث تكونت من عدد من الفقرات بهدف التعرف على أثر استراتيجيات إدارة مخاطر السيولة في تعزيز الاستقرار المالي في ظل التغيرات الاقتصادية بالتطبيق على بنك الرياض

13.1 أدوات الدراسة:

تم العمل على الاستبانة للتناسب مع متغيرات الدراسة من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة، حيث تكونت من قسمين رئيسين هما:

- القسم الأول: وهو الجزء الخاص بالمتغيرات الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة من العاملين ببنك الرياض بالمملكة العربية السعودية والمتمثلة ب: النوع الاجتماعي، والعمر، والمؤهل العلمي، والوضع المهني.

- القسم الثاني: اشتمل القسم الثاني على الفقرات والأبعاد التي تقيس متغيرات الدراسة المستقل والتابع.

14.1 الأساليب الإحصائية المستخدمة:

لاختبار أسئلة وفرضيات الدراسة والإجابة عنها قام الباحث باستخدام التقنيات الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS - Statistical Package for Social Sciences كما يلي:

- التكرارات: لوصف الخصائص الشخصية والوظيفية للعاملين عينة الدراسة.
- النسب المئوية: تم استخدامها لمعرفة التوزيعات التكرارية للعاملين عينة الدراسة.
- المتوسط الحسابي: استخدم لمعرفة متوسط إجابات للعاملين عينة الدراسة عن فقرات الأبعاد.
- الانحراف المعياري: استخدم لمعرفة تشتت إجابات العاملين عينة الدراسة عن المتوسط الحسابي.
- معامل الثبات كرونباخ الفا: للتعرف على مدى ثبات متغيرات الدراسة.
- معادلة الانحدار البسيط: لاختبار أثر المتغير المستقل في المتغير التابع.
- ارتباط بيرسون: للتحقق من صدق أداة الدراسة

15.1 حدود الدراسة:

- حدود موضوعية: قامت الدراسة بالتعرف على أثر استراتيجيات إدارة مخاطر السيولة في تعزيز الاستقرار المالي في ظل التغيرات الاقتصادية بالتطبيق على بنك الرياض
- حدود مكانية: بنك الرياض بالمملكة العربية السعودية.
- حدود زمنية: العام الدراسي 2024.
- حدود بشرية: تم التطبيق على العاملين ببنك الرياض بالمملكة العربية السعودية

الفصل الثاني: الإطار النظري

تمهيد:

تُساهم إدارة مخاطر السيولة بشكل مباشر في تعزيز الاستقرار المالي للبنوك، خصوصاً في ظل التغيرات الاقتصادية المتسارعة التي تشهدها الأسواق العالمية تتطلب تلك التغيرات اعتماد استراتيجيات فعالة تُمكن المؤسسات المالية من مواجهة التحديات المرتبطة بتقلبات السيولة، وضمان قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية قصيرة الأجل، وتلعب هذه الاستراتيجيات دوراً جوهرياً في حماية البنوك من الأزمات المالية التي قد تؤثر على أدائها وتوازنها المالي. (سلمان، 2024)

تأتي هذه الدراسة لتحلل بشكل دقيق استراتيجيات إدارة مخاطر السيولة المتبعة في بنك الرياض، وكيفية تعزيز استقراره المالي في ظل الظروف الاقتصادية المتغيرة من خلال دراسة تطبيقية، سيتم استعراض الأدوات والآليات التي يعتمد عليها البنك للحفاظ على مستويات سيولة كافية وتخفيف المخاطر المرتبطة بها، بالإضافة إلى تحليل التأثيرات المباشرة وغير المباشرة للتغيرات الاقتصادية على إدارة السيولة. (عبد الرحمن، 2022)

من خلال هذا التحليل، تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية التكيف المستمر مع بيئة الأعمال المتغيرة، واستكشاف كيفية استخدام الاستراتيجيات المالية المتقدمة لضمان الاستقرار المالي المستدام.

ومما سبق سوف يتم تقسيم هذا الإطار إلى مبحثين على النحو التالي:

المبحث الأول إدارة مخاطر السيولة

1.1.2 تمهيد:

تُعد استراتيجيات إدارة مخاطر السيولة جزءاً حيوياً من الإدارة المالية للبنوك والمؤسسات المالية، حيث تهدف إلى ضمان توفر السيولة الكافية لتغطية الالتزامات قصيرة الأجل بشكل مستدام، دون التأثير على العمليات اليومية أو التسبب في اضطرابات مالية، تبرز أهمية هذه الاستراتيجيات بشكل خاص في ظل التقلبات الاقتصادية والمالية التي تشهدها الأسواق العالمية، والتي تفرض على المؤسسات المالية الحاجة إلى التكيف السريع وإدارة سيولتها بكفاءة. (بورقعه، 2018)

تعتمد استراتيجيات إدارة مخاطر السيولة على مجموعة من الأدوات والسياسات التي تُمكن البنوك من التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، وتحليل الفجوات بين الأصول والالتزامات، وتطوير خطط طوارئ لمواجهة الأزمات غير المتوقعة، كما تساهم هذه الاستراتيجيات في تحسين القدرة التنافسية للبنوك عبر تعزيز استقرارها المالي وزيادة ثقة العملاء والمستثمرين. (أبو فرحه، 2020)

من خلال دراسة استراتيجيات إدارة مخاطر السيولة، يمكن فهم كيف تُساهم هذه الممارسات في تقليل الاعتماد على مصادر تمويل غير مستدامة وتوفير الاحتياطات المالية اللازمة للتعامل مع الأزمات، و تعتمد فعالية هذه الاستراتيجيات على التنسيق بين العديد من العوامل، بما في ذلك التخطيط المالي، والامتثال للتشريعات الرقابية، واستخدام التقنيات الحديثة لتحليل البيانات واتخاذ القرارات المالية المدروسة. (ابلال، 2019)

2.1.2 تعريف إدارة مخاطر السيولة:

إدارة مخاطر السيولة هي العملية التي تهدف إلى ضمان قدرة المؤسسة المالية على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل في الوقت المناسب وبأقل تكلفة ممكنة، تتمثل هذه الإدارة في مراقبة التدفقات النقدية المتاحة وتحليل الاحتياجات المالية المستقبلية، بهدف الحفاظ على التوازن بين الأصول السائلة والالتزامات

المستحقة من خلال استراتيجيات متقدمة، تهدف إدارة مخاطر السيولة إلى تجنب أي نقص مفاجئ في السيولة قد يؤدي إلى تعثر العمليات اليومية أو الإضرار بسمعة المؤسسة في السوق. (طبي، 2020)

تتعلق إدارة مخاطر السيولة بالتحكم في قدرة المؤسسة على تحويل أصولها إلى نقد بسرعة وكفاءة، من دون تكبد خسائر كبيرة، تتطلب هذه العملية توفير احتياطات نقدية كافية وإدارة الهيكل الزمني للأصول والالتزامات بطريقة تضمن توفر السيولة اللازمة في الأوقات الحرجة، يُعد الحفاظ على مستوى مناسب من السيولة أمراً أساسياً لتجنب المخاطر المالية الكبيرة، مثل التعثر المالي أو الاضطرار للاقتراض بتكاليف مرتفعة. (أيوب، 2019)

تُركز إدارة مخاطر السيولة أيضاً على استخدام الأدوات المالية المختلفة، مثل القروض قصيرة الأجل أو أدوات السوق النقدي، لتعزيز السيولة عند الحاجة، كما تتضمن هذه الإدارة تطوير خطط للطوارئ لمواجهة الظروف الاقتصادية الصعبة أو الأزمات المالية المفاجئة، وذلك من خلال الاحتفاظ بخطط ائتمان متاحة أو الأصول القابلة للتحويل بسهولة إلى نقد. (الشمري، 2020)

3.1.2 أهمية إدارة مخاطر السيولة:

إدارة مخاطر السيولة تمثل أحد الجوانب الحيوية في العمليات المالية لأي مؤسسة، خاصة في القطاع المصرفي، حيث ترتبط ارتباطاً وثيقاً بقدرة البنك أو المؤسسة المالية على الوفاء بالتزاماتها المالية عند استحقاقها، تعد هذه الإدارة ضرورية لضمان استقرار المؤسسة واستمراريتها في مواجهة التحديات والتقلبات الاقتصادية، وتتمثل هذه الأهمية فيما يلي: (عبد العليم، 2024)

1. الحفاظ على الاستقرار المالي:

إدارة مخاطر السيولة تُسهم بشكل كبير في الحفاظ على الاستقرار المالي للمؤسسة، حيث تتيح لها التحكم في توافر النقد اللازم لتسوية الديون والالتزامات قصيرة الأجل عدم القدرة على تلبية هذه

الالتزامات قد يؤدي إلى تعثر المؤسسة مالياً، مما يهدد استمراريته من خلال إدارة فعالة لمخاطر السيولة، يمكن للمؤسسة أن تتجنب حالات التعثر وتضمن سلاسة عملياتها اليومية دون انقطاع.

2. تقليل مخاطر الأزمات المالية:

الأزمات المالية المفاجئة قد تنشأ بسبب نقص السيولة، وهو ما يُعد أحد أهم الأسباب لانحيار العديد من المؤسسات المالية الكبرى عبر التاريخ، إدارة مخاطر السيولة تساعد المؤسسات في بناء احتياطات نقدية والاستعداد لمواجهة الأزمات الطارئة مثل الأزمات الاقتصادية أو الأزمات التي قد تؤثر على القطاع المصرفي أو الاقتصاد العالمي هذه الاستعدادات تمكن المؤسسة من الاستجابة السريعة للتغيرات الحادة في السوق دون الحاجة إلى بيع الأصول بسرعة وبأسعار منخفضة.

3. تعزيز ثقة المستثمرين والعملاء:

البنوك والمؤسسات المالية التي تملك استراتيجيات قوية لإدارة مخاطر السيولة تتمتع بسمعة قوية في السوق، مما يعزز ثقة المستثمرين والعملاء بها عندما يتمكن البنك من الوفاء بالتزاماته النقدية بشكل مستدام حتى في أوقات الأزمات، يزداد إقبال العملاء على التعامل معه، وينمو الاستثمار في أسهمه أو سندات هذا يعني أن إدارة مخاطر السيولة لا تقتصر على الحماية من الأزمات فقط، بل تعزز من موقع المؤسسة التنافسي وتجذب رأس المال.

4. الامتثال للتشريعات الرقابية:

الجهات التنظيمية المالية، مثل البنوك المركزية، تفرض على المؤسسات المالية الالتزام بمعايير صارمة فيما يتعلق بالسيولة على سبيل المثال، تشترط اللوائح التنظيمية مثل "اتفاقية بازل" على البنوك الاحتفاظ بمستويات معينة من الأصول السائلة لتغطية الالتزامات قصيرة الأجل، إدارة مخاطر السيولة تساعد المؤسسات المالية في الامتثال لهذه المتطلبات الرقابية، مما يضمن تجنب الغرامات والعقوبات ويعزز استقرار النظام المالي بأكمله. (عبد الشرع، 2019)

5. تحسين القدرة التنافسية في السوق:

المؤسسات المالية التي تتمتع بإدارة فعالة لمخاطر السيولة تكون أكثر قدرة على الاستجابة لفرص السوق والاستثمار في الفرص المالية التي قد تنشأ بشكل غير متوقع، توفر السيولة الكافية يمكن المؤسسات من الدخول في صفقات أو استثمارات جديدة بسرعة، دون الحاجة إلى تأخير أو انتظار توفر تمويل خارجي هذا يعزز القدرة التنافسية للمؤسسة في مواجهة منافسيها الذين قد يعانون من نقص في السيولة.

6. تجنب التكلفة العالية للتمويل:

في حالة نقص السيولة، قد تضطر المؤسسة إلى البحث عن مصادر تمويل بديلة بسرعة، مثل الاقتراض بتكلفة عالية أو بيع الأصول بأسعار منخفضة، إدارة مخاطر السيولة تقلل من هذه التكلفة غير المرغوبة عبر تخطيط أفضل للاحتياجات النقدية والحفاظ على احتياطات مالية كافية يضمن هذا أن المؤسسة لا تحتاج إلى اللجوء إلى مصادر تمويل غير مستدامة أو مكلفة عند الحاجة.

7. تحسين إدارة الأصول والالتزامات:

إدارة مخاطر السيولة تمكن المؤسسات من تحقيق توازن أفضل بين الأصول والالتزامات على سبيل المثال، قد يؤدي اعتماد استراتيجيات لتحسين هيكل الأصول والخصوم إلى مواءمة آجال استحقاق الأصول مع آجال الالتزامات، مما يقلل الفجوة الزمنية بين دخول النقد وخروجه هذا التوازن يعزز من استدامة المؤسسة المالية على المدى الطويل، حيث يقلل من احتمالية حدوث اختناقات سيولة غير متوقعة. (أبو فرحة، 2020)

8. دعم النمو المستدام:

تساهم إدارة مخاطر السيولة في توفير بيئة مالية مستقرة تمكن المؤسسة من تحقيق نمو مستدام عندما تكون المؤسسة قادرة على إدارة مواردها المالية بشكل كفاء، تستطيع الاستثمار في الفرص الجديدة وزيادة حصتها في السوق، دون القلق بشأن التعرض لمشكلات سيولة تهدد استقرارها هذا يساهم في دعم

استراتيجيات النمو المستقبلي للمؤسسة، سواء من خلال التوسع في الأسواق أو تطوير منتجات وخدمات جديدة.

9. تمكين التكيف مع التغيرات الاقتصادية:

التقلبات الاقتصادية، سواء كانت ناتجة عن تغيرات في أسعار الفائدة أو تغيرات سياسية أو أزمات اقتصادية عالمية قد تؤثر بشكل كبير على السيولة المتاحة للبنوك، تساعد إدارة مخاطر السيولة المؤسسات في التكيف مع هذه التغيرات بسرعة وفعالية، يمكن من خلال استراتيجيات التخطيط المالي وإعداد خطط الطوارئ، حماية المؤسسة من تأثير التغيرات السلبية في البيئة الاقتصادية والحفاظ على استقرارها المالي.

10. دعم استراتيجيات التمويل طويلة الأجل:

إدارة مخاطر السيولة لا تقتصر فقط على تلبية الاحتياجات قصيرة الأجل، بل تدعم أيضاً الاستراتيجيات طويلة الأجل للمؤسسة من خلال الاحتفاظ بمستويات مناسبة من السيولة، يمكن للمؤسسة دعم تمويل المشاريع طويلة الأجل دون الحاجة إلى الاعتماد على التمويل الطارئ أو زيادة رأس المال بشكل مفاجئ هذا يساهم في تحقيق أهداف النمو والتنمية على المدى الطويل بشكل مستدام ومستقر. (بورقعه، 2018)

في ضوء ما سبق، يمكن القول إن إدارة مخاطر السيولة تمثل عنصراً محورياً في تحقيق الاستقرار المالي واستدامة النمو لأي مؤسسة مالية من خلال استخدام استراتيجيات متطورة وأدوات تخطيطية قوية، تستطيع المؤسسات المالية مواجهة التحديات الاقتصادية، تعزيز سمعتها، وتحقيق أهدافها التنافسية والتنموية في السوق.

4.1.2 أنواع إدارة مخاطر السيولة

إدارة مخاطر السيولة تنطوي على مجموعة من الأنواع أو الأساليب التي تهدف إلى ضمان توافر السيولة الكافية للوفاء بالالتزامات المالية قصيرة الأجل والحفاظ على استقرار المؤسسة المالية تختلف أنواع إدارة مخاطر السيولة وفقاً لنوع المخاطر التي تواجهها المؤسسة وطبيعة التحديات التي قد تعترض سيولتها، يمكن تقسيم أنواع إدارة مخاطر السيولة إلى الأنواع التالية: (الشكري، 2022)

1. إدارة مخاطر السيولة التشغيلية:

تُركز إدارة مخاطر السيولة التشغيلية على ضمان توفر السيولة اللازمة للعمليات اليومية للمؤسسة، مثل دفع الرواتب، تسديد الالتزامات الدورية مثل الفواتير، وإدارة العمليات الجارية تهدف هذه الإدارة إلى التأكد من وجود نقد كافٍ لتسيير الأمور التشغيلية بكفاءة دون التعرض لأي تعطل في السيولة، يعتمد هذا النوع على التخطيط اليومي والدقيق للتدفقات النقدية والاحتفاظ بأرصدة كافية في الحسابات المصرفية لتغطية المتطلبات اليومية.

2. إدارة مخاطر السيولة السوقية:

تشمل إدارة مخاطر السيولة السوقية مراقبة القدرة على بيع الأصول أو الأوراق المالية بسرعة وبأقل خسارة ممكنة، خاصة خلال فترات الضغوط المالية أو الأزمات، قد تجد المؤسسات المالية نفسها مضطرة لبيع الأصول لتوفير السيولة عند الحاجة، لذلك يجب أن تكون الأصول قابلة للتسييل بسهولة دون التأثير على قيمتها السوقية، إدارة مخاطر السيولة السوقية تساعد على تقييم مخاطر تقلبات الأسعار في السوق وضمان توافر أصول سائلة أو شبه سائلة يمكن تحويلها إلى نقد عند الحاجة. (مخلوف، 2020)

3. إدارة مخاطر السيولة التمويلية:

تُعنى إدارة مخاطر السيولة التمويلية بقدرة المؤسسة على الحصول على مصادر تمويل إضافية عند الحاجة، سواء من خلال الاقتراض من البنوك أو إصدار سندات أو زيادة رأس المال يساعد هذا النوع

من الإدارة في ضمان أن تكون المؤسسة قادرة على تأمين السيولة اللازمة من مصادر خارجية في الأوقات التي قد تعاني فيها من نقص السيولة الداخلية، تتطلب هذه الإدارة وجود استراتيجيات لتنويع مصادر التمويل، والاحتفاظ بعلاقات جيدة مع المقرضين، وضمان توافر خطوط ائتمان يمكن اللجوء إليها عند الحاجة.

4. إدارة مخاطر السيولة الاحتياطية:

تهدف إدارة مخاطر السيولة الاحتياطية إلى بناء وتطوير احتياطات نقدية وأصول سائلة عالية الجودة يمكن الاعتماد عليها في مواجهة الأزمات المالية أو الضغوط الاقتصادية المفاجئة هذا النوع من الإدارة يعتمد على الاحتفاظ بنسب محددة من الأصول السائلة، مثل النقد أو الأوراق المالية الحكومية، التي يمكن تسيلها بسهولة في الأوقات الحرجة، تهدف هذه الاحتياطات إلى تعزيز قدرة المؤسسة على التعامل مع حالات نقص السيولة دون الحاجة إلى اللجوء إلى مصادر تمويل مكلفة أو غير مستدامة. (الشمري، 2020)

5. إدارة فجوة السيولة:

تعتمد هذه الإدارة على تحليل الفجوة الزمنية بين الأصول والالتزامات، وتحديد الفترات التي قد تواجه فيها المؤسسة نقصاً في السيولة بسبب تباين استحقاقات الأصول والخصوم، يتطلب هذا النوع من الإدارة متابعة دقيقة لتوقيت تدفقات النقد الداخلة والخارجة، والحرص على مواءمة مواعيد استحقاق الأصول مع الالتزامات المالية لتجنب أي اختلالات تؤدي إلى نقص السيولة، يساهم هذا النوع من الإدارة في تحقيق التوازن بين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة عبر تقليل الفجوات الزمنية.

6. إدارة السيولة الطارئة:

تركز إدارة السيولة الطارئة على وضع خطط واستراتيجيات للتعامل مع الأزمات المالية المفاجئة التي تؤثر على قدرة المؤسسة على الوصول إلى السيولة يتم في هذا النوع تطوير خطط طوارئ لتوفير السيولة خلال الأزمات، مثل إنشاء خطوط ائتمان طارئة أو الاحتفاظ بأصول قابلة للتسييل الفوري، تهدف هذه

الإدارة إلى حماية المؤسسة من الأزمات المفاجئة التي قد تؤثر على استمرارية العمليات وتعرضها لخطر التعثر المالي.

7. إدارة السيولة المؤسسية طويلة الأجل:

تُركز إدارة السيولة المؤسسية طويلة الأجل على ضمان استدامة السيولة على المدى البعيد، من خلال مواءمة استراتيجية التمويل طويلة الأجل مع هيكل الأصول والخصوم يتم ذلك عبر تحديد استثمارات طويلة الأجل تكون لها تدفقات نقدية مستدامة تساعد في تعزيز السيولة المؤسسية على المدى الطويل، يشمل هذا النوع من الإدارة التخطيط المالي الاستراتيجي لتحديد الاحتياجات المالية المستقبلية وكيفية تحقيق التوازن بين مصادر التمويل واستخداماتها. (بوجمعه، 2023)

8. إدارة السيولة القائمة على التقنيات المالية:

تُعد إدارة السيولة باستخدام التقنيات المالية أحد الأساليب الحديثة التي تعتمد على استخدام التكنولوجيا لتحسين التخطيط المالي وإدارة السيولة، تستفيد المؤسسات المالية من أدوات تحليل البيانات الكبيرة (Big Data) والذكاء الاصطناعي للتنبؤ بالتدفقات النقدية وإدارة الأزمات بشكل أفضل، توفر هذه الأدوات حلولاً مبتكرة لتحليل الأنماط المالية المستقبلية والتفاعل السريع مع التقلبات المفاجئة في السيولة. إدارة مخاطر السيولة تتميز بتنوعها وشمولها لمجموعة من الأدوات والاستراتيجيات التي تهدف إلى مواجهة مختلف أنواع المخاطر التي قد تؤثر على قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها المالية البعيدة، فإن وجود إدارة فعالة لمخاطر السيولة يعزز من استقرار المؤسسة المالي ويضمن استمراريته في ظل الظروف الاقتصادية المتغيرة.

5.1.2 أبعاد إدارة مخاطر السيولة:

إدارة مخاطر السيولة تُعد عملية شاملة ومعقدة تشمل عدة أبعاد تهدف إلى الحفاظ على استقرار المؤسسة المالية وضمان قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية في الوقت المناسب، تختلف هذه الأبعاد من

حيث الاستراتيجية والأدوات المستخدمة، لكنها تعمل معاً بشكل تكاملي لتوفير إدارة شاملة وفعالة لمخاطر السيولة، وتتمثل أهم هذه الأبعاد فيما يلي: (سليمان، 2024)

1. التخطيط المالي:

التخطيط المالي هو الأساس الأول لإدارة مخاطر السيولة، حيث يعتمد على إعداد خطة مالية محكمة تضمن أن المؤسسة لديها الموارد النقدية الكافية لمواجهة التزاماتها المالية سواء على المدى القصير أو الطويل، يشمل التخطيط المالي تحديد الاحتياجات المالية المستقبلية بناءً على تحليل العمليات الحالية والمتوقعة، ووضع استراتيجيات لتأمين السيولة المطلوبة عند الحاجة، الهدف الرئيسي هو تحقيق توازن بين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة والتأكد من قدرة المؤسسة على الاستمرار في العمل دون التعرض لأزمات نقص السيولة، يشمل التخطيط المالي تحديد مصادر التمويل المحتملة، والأطر الزمنية المناسبة للحصول على هذه الأموال، وتحقيق الاستدامة المالية.

2. تحليل التدفقات النقدية:

تحليل التدفقات النقدية يُعتبر حجر الزاوية في عملية إدارة مخاطر السيولة يتضمن هذا التحليل مراقبة التدفقات النقدية الداخلة والخارجة، وتقييم التوقيت المناسب لكل منها لضمان توافر السيولة الكافية في الأوقات المناسبة يتم ذلك عبر إعداد تقارير دورية تتبع التدفقات النقدية المتوقعة استناداً إلى الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية للمؤسسة من خلال هذا التحليل، يمكن تحديد الفترات التي قد تواجه فيها المؤسسة عجزاً في السيولة أو فوائض نقدية قد تحتاج إلى إعادة توزيعها بشكل مناسب التحليل المستمر للتدفقات النقدية يتيح للمؤسسة تحديد المشاكل المحتملة قبل وقوعها واتخاذ الإجراءات الوقائية اللازمة.

3. تكوين احتياطات السيولة:

تكوين احتياطات السيولة هو عنصر مهم في إدارة مخاطر السيولة، حيث يهدف إلى توفير احتياطات نقدية كافية لمواجهة الأزمات المالية أو الظروف الطارئة التي قد تؤدي إلى نقص السيولة تشمل

هذه الاحتياطات الأصول السائلة مثل النقد، والأوراق المالية الحكومية، وأصول أخرى يمكن تحويلها بسهولة إلى نقد يعد تكوين هذه الاحتياطات خطوة حيوية لضمان استمرار المؤسسة في الوفاء بالتزاماتها المالية حتى في أوقات الأزمات، ويعتمد حجم هذه الاحتياطات على طبيعة عمل المؤسسة والمخاطر التي تواجهها بالإضافة إلى ذلك، يتم تصميم هذه الاحتياطات لتكون متوافقة مع المتطلبات الرقابية التي تفرضها الجهات التنظيمية.

4. تنوع مصادر التمويل:

تنوع مصادر التمويل هو بعد أساسي في إدارة مخاطر السيولة، حيث يسعى إلى تقليل اعتماد المؤسسة على مصدر تمويل واحد من خلال تنوع مصادر التمويل، مثل الاقتراض من البنوك، إصدار السندات، زيادة رأس المال، أو التمويل عبر الأسواق المالية، يمكن للمؤسسة تقليل مخاطر نقص السيولة وضمان وجود خيارات متعددة في حالة حدوث ضغوط مالية التنوع يساعد في تحقيق الاستقرار المالي على المدى الطويل من خلال تجنب الاعتماد المفرط على مصدر واحد قد يتعطل في الأزمات، كما يُمكن المؤسسة من الاستفادة من الظروف المواتية في الأسواق المالية وتخفيض تكاليف التمويل. (أبو فرحة، 2020)

5. إدارة الأصول والخصوم:

إدارة الأصول والخصوم هي عملية تخطيط وتنسيق تهدف إلى مواءمة هيكل الأصول مع هيكل الخصوم من حيث الأجل الزمنية والقيمة بهدف هذا البعد إلى تحقيق توازن بين مواعيد استحقاق الأصول (مثل القروض والاستثمارات) مع مواعيد استحقاق الخصوم (مثل الديون والالتزامات الأخرى) إذا كانت آجال الأصول أطول بكثير من آجال الخصوم، قد تواجه المؤسسة نقصاً في السيولة عندما تأتي مواعيد سداد الديون إدارة الأصول والخصوم تتيح التحكم في هذه الفجوات الزمنية وتوفير السيولة في الأوقات المناسبة، كما تساعد في تقليل التباين بين عوائد الأصول وتكاليف التمويل، وبالتالي تحسين ربحية المؤسسة. (ابلال، 2019)

6. المراقبة والتحليل المستمر:

المراقبة والتحليل المستمر هما العنصران الأساسيان لضمان استمرارية وفعالية إدارة مخاطر السيولة يتطلب هذا البُعد إجراء مراقبة دقيقة للتدفقات النقدية والأصول والخصوم بشكل دوري لضمان توافر السيولة الكافية في جميع الأوقات، تتيح المراقبة المستمرة اكتشاف المشكلات المحتملة قبل أن تصبح أزمات مالية، مما يمكن المؤسسة من اتخاذ إجراءات تصحيحية مسبقة، كما يشمل هذا البعد استخدام الأدوات التحليلية المتقدمة مثل تحليل السيناريوهات واختبار الإجهاد المالي (Stress Testing) لتقييم تأثير الأزمات المالية أو الظروف الاقتصادية الصعبة على السيولة هذه الاختبارات تساعد المؤسسة في وضع خطط طوارئ وتطوير استراتيجيات للتكيف مع الظروف غير المتوقعة.

كل بعد من أبعاد إدارة مخاطر السيولة يلعب دوراً تكاملياً في تعزيز استقرار المؤسسة وقدرتها على التكيف مع الظروف المالية المتغيرة من خلال التخطيط المالي الفعال، تحليل التدفقات النقدية، تكوين احتياطات السيولة، تنوع مصادر التمويل، إدارة الأصول والخصوم، والمراقبة المستمرة، تضمن المؤسسات المالية قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية وتحقيق الاستدامة المالية على المدى الطويل.

المبحث الثاني الاستقرار المالي

1.2.2 تمهيد:

يُعد تحقيق الاستقرار المالي هدفاً محورياً تسعى إليه الحكومات والبنوك المركزية والمؤسسات المالية لضمان قدرة الاقتصاد على التكيف مع التغيرات الاقتصادية والصدمات المالية بهدف الاستقرار المالي إلى توفير بيئة متوازنة تُعزز من قدرة النظام المالي على مواصلة العمل بكفاءة واستمرارية دون التعرض لأزمات تُهدد البنية التحتية الاقتصادية أو تضرر بالثقة في الأسواق المالية في ظل تطور الأنظمة المالية العالمية وتعقيدها، يبرز الاستقرار المالي كعامل أساسي يدعم تحقيق النمو المستدام من خلال تقليل المخاطر المالية والحفاظ على تدفق السيولة بشكل صحي ومستقر. (أبو ديار، 2023)

يعمل الاستقرار المالي على تمكين المؤسسات المالية من مواجهة التحديات الاقتصادية، سواء كانت ناتجة عن تقلبات الأسواق، أزمات الائتمان، أو تغيرات في السياسات النقدية من خلال تعزيز الأطر التنظيمية والرقابية، يتمكن النظام المالي من الحفاظ على مرونته في مواجهة التحديات، ما يساهم في بناء ثقة المستثمرين ودفع عجلة الاستثمار والنمو الاقتصادي. (فضائية، 2023)

في ظل التقلبات الاقتصادية العالمية والتغيرات السريعة في الأسواق، يصبح تحقيق الاستقرار المالي أحد العوامل الحاسمة لضمان استمرارية الاقتصاد وحمايته من الانهيارات المفاجئة.

2.2.2 تعريف الاستقرار المالي:

يُعرف البنك الدولي الاستقرار المالي بأنه حالة يكون فيها النظام المالي قادراً على دعم الأنشطة الاقتصادية الحقيقية بشكل فعال، دون التعرض لأزمات مالية قد تؤدي إلى انهيارات أو تقلبات حادة في الأسواق هذا التعريف يعكس أهمية النظام المالي في تحقيق النمو والاستدامة الاقتصادية، حيث يُعتبر الاستقرار المالي شرطاً أساسياً لتطوير اقتصادات البلدان ودعم الاستثمارات.

أما صندوق النقد الدولي فيعرف الاستقرار المالي بأنه قدرة النظام المالي على تحمل الصدمات، والحفاظ على تدفق الائتمان والخدمات المالية، وبالتالي دعم النمو الاقتصادي المستدام يشمل ذلك قدرة المؤسسات المالية على الوفاء بالتزاماتها المالية في الوقت المناسب، مما يعزز الثقة بين المستثمرين ويساعد في تجنب الأزمات الاقتصادية. (سليمان، 2020)

تعتبر البنوك المركزية الاستقرار المالي حالة من التوازن في النظام المالي يُسهل خلالها التدفقات النقدية والائتمانية، مما يضمن وجود سوق مالية سليمة تعمل بكفاءة في هذا السياق، يصبح الاستقرار المالي ضرورياً للحفاظ على ثقة المواطنين في العملة والأسواق المالية، ودعم الاقتصاد الوطني في مواجهة التحديات. (فرجي، 2021)

كما يُعرف الاستقرار المالي بأنه الحالة التي يظل فيها النظام المالي قادراً على تقديم الخدمات المالية الأساسية، مثل التوسط في المدفوعات وتخصيص الموارد، مع الحفاظ على مستوى منخفض من عدم اليقين والاضطرابات، يعكس هذا التعريف أهمية الاستقرار المالي في تعزيز النمو والتنمية الاقتصادية. (الطائي، 2022)

يُعرف الاستقرار المالي بأنه القدرة على الحفاظ على أسعار الأصول في نطاقات مستقرة، مما يقلل من التقلبات غير المبررة في السوق ويعزز من ثقة المستثمرين في استثماراتهم وبالتالي، يُعتبر الاستقرار المالي ضرورياً لضمان استدامة الأسواق المالية وجذب الاستثمارات. (كركار، 2019)

يمكن أيضاً تعريف الاستقرار المالي كحالة يكون فيها النظام المالي مستداماً على المدى الطويل، مما يعني أن المؤسسات المالية قادرة على التكيف مع التغيرات الاقتصادية وتلبية احتياجات العملاء والمستثمرين دون التعرض لأزمات مالية يعكس هذا التعريف الحاجة إلى تعزيز استدامة النظام المالي لمواجهة التحديات المستقبلية. (بسبع، 2019)

يُعرّف بعض الخبراء الاستقرار المالي بأنه توازن مثالي بين المخاطر والعوائد في النظام المالي، حيث يتمكن المستثمرون والمشاركون في السوق من إدارة المخاطر بشكل فعال مع تحقيق عوائد مرضية هذا التوازن يساعد على تشجيع الاستثمارات وتعزيز النمو الاقتصادي.(توفيق، 2022)

يمكن أيضًا تعريف الاستقرار المالي بأنه حالة يُمكن فيها لجميع الفئات الاجتماعية الوصول إلى الخدمات المالية، مما يسهم في تعزيز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي من خلال تقليل الفجوات الاقتصادية، يعكس هذا التعريف أهمية الشمول المالي كجزء من الاستقرار المالي ويعزز من قدرة المجتمعات على تحقيق التنمية المستدامة.(عبد العليم، 2024)

3.2.2 أهمية الاستقرار المالي:

تُعتبر أهمية الاستقرار المالي من الأمور الحيوية التي تؤثر بشكل كبير على صحة الاقتصاد الوطني وعلى قدرة المؤسسات المالية على العمل بكفاءة إذ يسهم الاستقرار المالي في تعزيز النمو الاقتصادي من خلال توفير بيئة مواتية للاستثمار عندما يكون النظام المالي مستقرًا، يشعر المستثمرون بثقة أكبر في قدرتهم على تحقيق عوائد على استثماراتهم، مما يشجع على تخصيص الموارد وفتح مشاريع جديدة هذا النشاط الاستثماري يعزز النمو الاقتصادي العام، ويُسهم في توفير فرص العمل وتحسين مستويات المعيشة.

علاوة على ذلك، يعمل الاستقرار المالي على تقليل مخاطر الأزمات المالية والتقلبات الحادة في الأسواق فعندما يكون النظام المالي متماسكًا، يصبح أكثر قدرة على مقاومة الصدمات الخارجية، مما يساهم في الحفاظ على استقرار الاقتصاد الوطني وحماية الشركات والمواطنين من تأثير الأزمات كما أن الاستقرار المالي يعزز الثقة بين المستهلكين والمستثمرين في النظام المالي، حيث إن شعور الناس بأن المؤسسات المالية آمنة ومستقرة يجعلهم أكثر ميلاً للدخار والاستثمار هذا الأمر يعزز من استقرار النظام المالي ويزيد من توافر السيولة.(عبد الرحمن، 2022)

يساهم الاستقرار المالي أيضاً في تحقيق الشمول المالي، حيث يضمن وصول جميع فئات المجتمع إلى الخدمات المالية فعندما تكون الأسواق المالية مستقرة، يمكن توفير خدمات مالية متنوعة تلبي احتياجات الجميع، مما يساعد على تقليل الفجوات الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى ذلك يساعد الاستقرار المالي على ضمان توافر التمويل اللازم للاقتصاد فالمؤسسات المالية، مثل البنوك، يمكنها تقديم القروض بأسعار فائدة معقولة عندما يكون النظام المالي مستقراً، مما يتيح للمشاريع الصغيرة والمتوسطة النمو والتوسع.(توفيق، 2022)

علاوة على ذلك، يعزز الاستقرار المالي فعالية السياسات الاقتصادية التي تتبناها الحكومة فعندما يكون النظام المالي مستقراً، يمكن للحكومات تنفيذ سياسات نقدية ومالية دون الخوف من ردود فعل سلبية من الأسواق، مما يساهم في تحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة، كما يساهم الاستقرار المالي في تعزيز التنمية المستدامة من خلال دعم المشروعات التي تركز على التنمية البيئية والاجتماعية عندما يكون هناك استقرار مالي، يمكن تخصيص الموارد بشكل فعال لدعم المبادرات المستدامة التي تعود بالنفع على المجتمع والبيئة.(أحمد، 2022)

يمكن أن يساعد الاستقرار المالي في تقليل التفاوتات الاقتصادية من خلال تعزيز العدالة في توزيع الموارد والخدمات المالية عندما تتاح الفرص المالية للجميع، يصبح من الممكن تقليل الفجوات بين الفئات المختلفة في المجتمع، وبالتالي تتضح أهمية الاستقرار المالي في دوره المحوري في دعم النمو الاقتصادي، وتخفيف الأزمات، وتعزيز الثقة في النظام المالي، وتحقيق التنمية المستدامة، لذا يعتبر تحقيق الاستقرار المالي هدفاً استراتيجياً يسعى إليه الجميع، من حكومات ومؤسسات مالية ومجتمعات، لضمان مستقبل اقتصادي مزدهر وآمن.(حسين، 2023)

4.2.2 أنواع الاستقرار المالي:

تتعدد أنواع الاستقرار المالي، حيث يعكس كل نوع مجموعة من العوامل والخصائص التي تؤثر على قدرة النظام المالي على العمل بكفاءة، فيما يلي بعض الأنواع الرئيسية للاستقرار المالي:(أبو ديار، 2023)

1. الاستقرار النقدي:

يشير الاستقرار النقدي إلى القدرة على الحفاظ على قيمة العملة وثقة الجمهور في النظام النقدي يتضمن ذلك السيطرة على التضخم، واستقرار أسعار الصرف، وتوافر السيولة اللازمة لدعم النشاط الاقتصادي يُعتبر الاستقرار النقدي أساسياً لتمكين الأفراد والشركات من التخطيط المالي بشكل فعال.

2. الاستقرار المصرفي:

يتعلق الاستقرار المصرفي بقدرة البنوك والمؤسسات المالية على الوفاء بالتزاماتها المالية وتقديم خدمات مصرفية موثوقة يشمل ذلك تجنب الأزمات المصرفية، وتوفير السيولة الكافية، وإدارة المخاطر بشكل فعال، يعتبر الاستقرار المصرفي ضرورياً للحفاظ على ثقة المودعين والمستثمرين في النظام المالي.

3. الاستقرار المالي الكلي:

يمثل الاستقرار المالي الكلي حالة النظام المالي بأكمله، حيث يتفاعل مختلف القطاعات المالية والاقتصادية معاً يشمل ذلك تحليل الروابط بين المؤسسات المالية والأسواق، وتأثير السياسات الاقتصادية على النظام المالي يهدف الاستقرار المالي الكلي إلى الحفاظ على التوازن بين النمو والاستدامة الاقتصادية. (فرحي، 2021)

4. الاستقرار الائتماني:

يتعلق الاستقرار الائتماني بقدرة النظام المالي على توفير الائتمان بشكل فعال للأفراد والشركات، يُعتبر الاستقرار الائتماني ضرورياً لدعم النشاط الاقتصادي، حيث يُمكن الأفراد من الحصول على القروض اللازمة لشراء المنازل أو تمويل المشاريع، ويتيح للشركات الحصول على التمويل اللازم للتوسع والنمو.

5. الاستقرار المالي المؤسسي:

يعكس الاستقرار المالي المؤسسي قدرة المؤسسات المالية على التكيف مع التغيرات الاقتصادية والسوقية، يشمل ذلك إدارة الأصول والخصوم بشكل فعال، وتطوير استراتيجيات مالية مستدامة، وضمان مرونة المؤسسة في مواجهة التحديات المالية. (توفيق، 2022)

6. الاستقرار الاجتماعي:

يرتبط الاستقرار المالي أيضاً بالاستقرار الاجتماعي، حيث أن وجود نظام مالي مستقر يسهم في تحقيق العدالة الاقتصادية وتقليل الفجوات بين الفئات المختلفة، يعتبر الاستقرار الاجتماعي جزءاً مهماً من الاستقرار المالي، حيث يعزز من الثقة العامة ويشجع على المشاركة الاقتصادية.

تتداخل هذه الأنواع المختلفة للاستقرار المالي، حيث تؤثر كل منها على الأخرى في تشكيل بيئة مالية مستقرة تدعم النمو الاقتصادي المستدام، يتطلب تحقيق الاستقرار المالي تكامل الجهود من قبل الحكومات والبنوك المركزية والمؤسسات المالية والمجتمع بشكل عام لضمان وجود نظام مالي قوي ومرن. (بسبع، 2019)

5.2.2 أبعاد الاستقرار المالي:

تتألف أبعاد الاستقرار المالي من مجموعة من العناصر الأساسية التي تلعب دوراً حيوياً في تحقيق نظام مالي قوي وفعال. فيما يلي تفصيل لكل بعد من هذه الأبعاد: (عبد الرحمن، 2022)

1. التوازن المالي:

يمثل التوازن المالي قدرة النظام المالي على تحقيق توازن بين الإيرادات والنفقات يتطلب ذلك أن تكون المؤسسات المالية قادرة على إدارة مواردها المالية بكفاءة، بما في ذلك القدرة على مواجهة التحديات المالية دون التعرض لعجز كبير يتضمن التوازن المالي ضمان وجود مستويات كافية من السيولة

والاحتياطات المالية لتلبية الالتزامات المستحقة، يؤدي التوازن المالي إلى تعزيز الثقة في النظام المالي، مما يجعله أكثر استقرارًا واستدامة.

2. الاستدامة المالية:

تتعلق الاستدامة المالية بالقدرة على المحافظة على استقرار النظام المالي على المدى الطويل تتطلب الاستدامة المالية اتخاذ قرارات مالية حكيمة تؤدي إلى تعزيز النمو المستدام وتقليل مخاطر الأزمات المالية، يمكن تحقيق الاستدامة المالية من خلال تطوير سياسات مالية قوية، وتنويع مصادر الإيرادات، والابتعاد عن الاعتماد المفرط على الديون، تساهم الاستدامة المالية في تعزيز قدرة النظام المالي على التكيف مع التغيرات الاقتصادية وتحقيق التنمية المستدامة.

3. المرونة الاقتصادية:

تشير المرونة الاقتصادية إلى قدرة النظام المالي على التكيف مع الصدمات الاقتصادية والتغيرات في البيئة المالية، يتضمن ذلك القدرة على التعافي من الأزمات بشكل سريع، وضمان استمرارية تدفق الائتمان والخدمات المالية، المرونة الاقتصادية تعني أيضًا القدرة على استيعاب التغيرات في الطلب والعرض، مما يسمح للمؤسسات المالية بتعديل استراتيجياتها وممارساتها بما يتناسب مع الظروف المتغيرة، تساهم المرونة الاقتصادية في تعزيز استقرار النظام المالي وتوفير بيئة مواتية للنمو. (توفيق، 2022)

4. الثقافة والحوكمة:

تلعب الثقافة والحوكمة دورًا أساسيًا في تحقيق الاستقرار المالي، يشير مفهوم الثقافة المالية إلى مستوى الوعي والمعرفة المالية لدى الأفراد والمجتمعات، كلما زادت الثقافة المالية، زادت قدرة الأفراد على اتخاذ قرارات مالية مدروسة، أما الحوكمة فتشير إلى الأطر التنظيمية والإدارية التي تحكم عمل المؤسسات المالية، تضمن الحوكمة الجيدة الشفافية والمساءلة، مما يعزز الثقة في النظام المالي ويعزز استقراره، تساهم الثقافة والحوكمة في بناء نظام مالي قوي وقادر على مواجهة التحديات.

5. التنظيم والإشراف:

يُعتبر التنظيم والإشراف من الأبعاد الأساسية للاستقرار المالي.

حيث يتعلق بتطبيق الأطر القانونية والتنظيمية التي تضمن سلامة واستقرار النظام المالي، يشمل ذلك مراقبة أنشطة المؤسسات المالية، وضمان التزامها بالمعايير المالية والتشريعات، تُساعد عمليات التنظيم والإشراف على تقليل المخاطر المالية وتعزيز الشفافية في المعاملات المالية، مما يزيد من الثقة في النظام المالي ويعزز استقراره.

6. الاستثمار في الأموال البشرية:

يُعتبر الاستثمار في الأموال البشرية بُعدًا حيويًا لتحقيق الاستقرار المالي، حيث يرتبط بتطوير المهارات والمعرفة لدى الأفراد العاملين في القطاع المالي، يُساهم الاستثمار في التعليم والتدريب في بناء كوادر بشرية قادرة على إدارة المخاطر المالية واتخاذ القرارات المالية الصائبة، كلما زادت كفاءة الأفراد في المؤسسات المالية، زادت القدرة على تعزيز الأداء المالي والاستقرار الاستثمار في الأموال البشرية يعزز الابتكار والقدرة التنافسية في السوق المالي، مما يُعزز استقرار النظام المالي بشكل عام

تتداخل أبعاد الاستقرار المالي بشكل معقد، حيث تؤثر كل بُعد على الآخرين في تشكيل نظام مالي قوي ومرن، تتطلب هذه الأبعاد تعاونًا فعالًا من قبل جميع الجهات المعنية، بما في ذلك الحكومات، والهيئات التنظيمية، والمجتمع، لضمان تحقيق استقرار مالي طويل الأجل يدعم النمو والتنمية الاقتصادية. (عبد

العليم، 2024)

الفصل الثالث: منهجية وإجراءات الدراسة

1.3 مقدمة

يتناول هذا الفصل الدراسة الميدانية وذلك من خلال التعرف على منهجية الدراسة ومجتمع وعينة الدراسة وأداة الدراسة ومصادر جمع البيانات والأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة وحساب الصدق والثبات لأداة الدراسة

2.3 منهجية البحث

نظرا لطبيعة الدراسة التي تهدف إلى التعرف على أثر استراتيجيات إدارة مخاطر السيولة في تعزيز الاستقرار المالي في ظل التغيرات الاقتصادية بالتطبيق على بنك الرياض، وعلى هذا الأساس تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي حيث استخدمنا في الجانب النظري المنهج الوصفي الذي يعمل على توضيح متغيرات الدراسة، مع استخدام المنهج التحليلي في الدراسة الميدانية لأنه يعمل على التحليل والربط بين النتائج التي توصل إليها ويعمل على تفسيرها ثم إصدار الأحكام المناسبة.

3.3 مجتمع وعينة الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في العاملين ببنك الرياض بالمملكة العربية السعودية ونتيجة لصعوبة إجراء الحصر الشامل لكافة أفراد مجتمع الدراسة فقد قامت الدراسة باستخدام أسلوب العينات العشوائية البسيطة وقد بلغ عدد أفراد عينة الدراسة 340 فرد وهم الذين قاموا بالإجابة على استمارة الاستبيان الإلكتروني

4.3 الأساليب الإحصائية:

لاختبار فرضيات الدراسة والإجابة عن أسئلة الدراسة قام الباحث باستخدام التقنيات

الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS - Statistical Package for Social Sciences كما يلي:

- التكرارات: لوصف الخصائص الشخصية والوظيفية للعاملين عينة الدراسة.
- النسب المئوية: تم استخدامها لمعرفة التوزيعات التكرارية للعاملين عينة الدراسة.
- المتوسط الحسابي: استخدم لمعرفة متوسط إجابات للعاملين عينة الدراسة عن فقرات الأبعاد.
- الانحراف المعياري: استخدم لمعرفة تشتت إجابات العاملين عينة الدراسة عن المتوسط الحسابي.
- معامل الثبات كرونباخ الفا: للتعرف على مدى ثبات محاور أداة الدراسة.
- ارتباط بيرسون: للتحقق من صدق أداة الدراسة وللتعرف على العلاقة بين متغيرات الدراسة
- الانحدار البسيط: لاختبار أثر المتغير المستقل في المتغير التابع واختبار فروض الدراسة

5.3 أداة الدراسة

قام البحث باستخدام استمارة استبيان كأداة للدراسة الميدانية وتم إعدادها عن طريق الاستعانة بالإطار النظري للدراسة والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة وتكونت استمارة الاستبيان من قسمين يتضمن القسم الأول البيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة (الجنس، العمر، مستوى التعليم، المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة) ويشتمل القسم الثاني على العبارات المتعلقة بمحور لاستراتيجيات إدارة مخاطر السيولة بأبعادها (التخطيط المالي- تحليل التدفقات النقدية- تكوين احتياطي السيولة- تنوع مصادر التمويل- إدارة الأصول والخصوم) ويشتمل على 18 عبارة وكذلك يشتمل على العبارات المتعلقة بمحور الاستقرار المالي ويشتمل على 6 عبارات وتم استخدام مقياس ليكرت ذو الخمس درجات في الإجابة على عبارات الدراسة

جدول (1) طريقة تصحيح مقياس ليكرت

التدريج	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الوزن	5	4	3	2	1
قيمة المتوسط الحسابي	5-4.20	4.19 – 3.4	3.39 – 2.60	2.59 – 1.80	1.79 – 1
مستوى درجة التأثير	مرتفع جدا	مرتفع	متوسط	منخفض	منخفض جدا

6.3 صدق أداة الدراسة

تم حساب صدق عبارات استمارة الاستبيان عن طريق تحديد مستوى التجانس الداخلي من خلال التعرف على الدلالة الإحصائية لمعاملات الارتباط بيرسون بين درجة العبارة والدرجة الكلية للمحور الذي تنتهي إليه العبارة وجاءت النتائج كما يلي:

المحور الأول: استراتيجيات إدارة مخاطر السيولة

جدول (2) معاملات الارتباط لعبارات محور استراتيجيات إدارة مخاطر السيولة

م	العبارة	معامل ارتباط بيرسون	Sig
التخطيط المالي			
1	يضع البنك اهداف مرحلية واضحة ومكتوبة تسعى لتحقيقها ضمن الامكانيات والظروف المتاحة لها	0.782**	0.000

0.000	0.809**	يقوم البنك بالتخطيط المالي الذي يساهم في إدارة مخاطر السيولة بكفاءة وفاعلية	2
0.000	0.779**	يتسم التخطيط المالي بالبنك بالشمول بحيث يسمح باستغلال الفرص الجديدة المتاحة.	3
0.000	0.799**	يستخدم البنك التخطيط المالي للانتقال من الوضع الحالي الي الوضع المأمول في التطوير	4
تحليل التدفقات النقدية			
0.000	0.732**	يقوم البنك بوضع الأهداف والسياسات والإجراءات المتعلقة بتحليل التدفقات النقدية	5
0.004	0.696**	يقوم البنك بإجراء متابعة دورية للتدفقات النقدية للتأكد من توافقها مع التغيرات في البيئة الداخلية والخارجية للبنك	6
0.000	0.692**	يعمل البنك على تحقيق التوازن بين الاحتياجات المالية والتدفقات النقدية	7
0.000	0.726**	يقوم البنك بقواعد تنظيمية لتحليل التدفقات النقدية	8
تكوين احتياطات السيولة			
0.000	0.834**	يقوم البنك بوضع السياسة والإجراءات المتعلقة بتكوين احتياطات السيولة	9
0.000	0.824**	يقوم المسئول عن إدارة مخاطر السيولة بالبنك بمراجعة القرارات الخاصة باحتياجات السيولة لتجنب حدوث فائض أو نقص السيولة	10

0.000	0.758**	تتوفر أليات تحكم داخلية بالبنك لإدارة احتياطي السيولة	11
تنوع مصادر التمويل			
0.000	0.851**	يقوم البنك بوضع الخطط التي تساهم في تنوع مصادر التمويل	12
0.000	0.762**	يضع البنك قواعد تنظيمية للحد من التركيز مع مقترض واحد حسب المناطق الجغرافية والقطاعات الاقتصادية	13
0.000	0.835**	يفضل البنك الأساليب الاستثمارية ذات عامل الضمان المرتفع وانخفاض نسبة المخاطرة	14
إدارة الأصول والخصوم			
0.004	0.779**	يقوم البنك بمراجعة دورية للسقوف الائتمانية الممنوحة للعملاء	15
0.000	0.774**	يقوم البنك بمراجعة دورية للحكم على كفاءة المحفظة الائتمانية	16
0.000	0.842**	يقوم البنك بمراجعة دورية لكافة الأنشطة الاستثمارية التي يقوم بالمشاركة بها للتأكد من مطابقتها لسياسات البنك	17
0.000	0.815**	يعمل البنك على استخدام التوريق كإستراتيجية أساسية للتحوط ضد مخاطر السيولة	18

** ذات دلالة احصائية عند 0.01

وتبين أن جميع معاملات الارتباط لجميع عبارات محور استراتيجيات إدارة مخاطر السيولة كانت ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.01) وهذا يعني أن عبارات محور استراتيجيات إدارة مخاطر السيولة تتمتع بصدق الاتساق الداخلي وهي صالحة لأغراض الدراسة.

المحور الثاني: الاستقرار المالي

جدول (3) معاملات الارتباط لعبارات محور الاستقرار المالي

م	العبرة	معامل ارتباط بيرسون	Sig
1	يقوم البنك بإعداد تقرير عن الوضعية المالية خلال فترات دورية وبصفة مستمرة	0.796**	0.048
2	يحتفظ البنك في كل مرحلة على هامش امان يحقق استقراره المالي	0.881**	0.000
3	البنك قادر على الوفاء بديونه في أجالها المحددة	0.881**	0.000
4	يتوفر بالبنك السيولة الكافية لمواجهة المخاطر المحتملة	0.848**	0.000
5	يتميز البنك بفاعلية اتخاذ القرار ويتجنب الفشل المالي	0.848**	0.000
6	يقوم البنك بمراقبة ومتابعة مستوى الأداء المالي باستمرار	0.876**	0.000

** ذات دلالة احصائية عند 0.01

وتبين أن جميع معاملات الارتباط لجميع عبارات محور الاستقرار المالي كانت ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.01) وهذا يعني أن عبارات محور الاستقرار المالي تتمتع بصدق الاتساق الداخلي وهي صالحة لأغراض الدراسة.

7.3 ثبات أداة الدراسة:

جدول (4) معامل الثبات لمحاور استمارة الاستبيان

المحاور	معامل الفا كرونباخ	عدد العبارات
استراتيجيات إدارة مخاطر السيولة	0.967	18
الاستقرار المالي	0.931	6
إجمالي استمارة الاستبيان	0.976	24

يتبين أن قيمة معامل الثبات ألفا كرونباخ أكبر من 0.7 لجميع محاور استمارة الاستبيان مما يؤكد على صلاحية وارتباط عبارات محاور استمارة الاستبيان وارتفاع مستوي ثبات أداة الدراسة مما يسمح باستخدام الأداة لغرض الدراسة.

الفصل الرابع: الإطار التطبيقي

1.4 مقدمة

سوف نتناول في هذا الفصل تحليل بيانات الدراسة من خلال تحليل استمارة الاستبيان والتعرف على خصائص عينة الدراسة وتحليل محاور الدراسة واختبار فروض الدراسة من أجل تحقيق أهداف الدراسة والوصول إلى نتائج وتوصيات للدراسة.

2.4 خصائص عينة الدراسة

جدول (5) توزيع عينة الدراسة وفقا للخصائص

الخصائص	الفئات	التكرار	النسبة %
الجنس	ذكر	164	48.2
	أنثى	176	51.8
العمر	أقل من 30 سنة	156	45.9
	من 30 سنة إلى 39 سنة	92	27.1
	من 40 سنة إلى 49 سنة	52	15.3
	50 سنة فأكثر	40	11.8
مستوى التعليم	ثانوي	44	12.9
	بكالوريوس	236	69.4
	دراسات عليا	60	17.6
المسمى الوظيفي	مدير	60	17.6
	رئيس قسم	68	20.0
	موظف	212	62.4

62.4	212	أقل من 5 سنوات	عدد سنوات الخبرة
28.2	96	من 5 الى 10 سنوات	
9.4	32	11 سنة فأكثر	

3.4 تحليل محاور الدراسة

المحور الأول: استراتيجيات إدارة مخاطر السيولة

1. التخطيط المالي

جدول (6) عبارات التخطيط المالي

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى الموافقة
يضع البنك اهداف مرحلية واضحة ومكتوبة تسعى لتحقيقها ضمن الامكانيات والظروف المتاحة لها	3.471	1.306	2	مرتفع
يقوم البنك بالتخطيط المالي الذي يساهم في إدارة مخاطر السيولة بكفاءة وفاعلية	3.424	1.106	3	مرتفع
يتسم التخطيط المالي بالبنك بالشمول بحيث يسمح باستغلال الفرص الجديدة المتاحة.	3.512	1.217	1	مرتفع
يستخدم البنك التخطيط المالي للانتقال من الوضع الحالي الي الوضع المأمول في التطوير	3.365	1.308	4	مرتفع
المتوسط	3.443	1.234		مرتفع

تبين ان العبارة (يتسم التخطيط المالي بالبنك بالشمول بحيث يسمح باستغلال الفرص الجديدة

المتاحة) جاءت في المرتبة الاولى بقيمة 3.512 بينما جاءت العبارة (يستخدم البنك التخطيط المالي للانتقال

من الوضع الحالي الي الوضع المأمول في التطوير) في المرتبة الأخيرة بقيمة 3.365 وتبين ان جميع العبارات موافقة مرتفعة مما يوضح ارتفاع مستوى التخطيط المالي كأحد ابعاد استراتيجيات إدارة مخاطر السيولة في بنك الرياض بقيمة 3.443 وانحراف 1.234

2. تحليل التدفقات النقدية

جدول (7) عبارات تحليل التدفقات النقدية

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة
يقوم البنك بوضع الأهداف والسياسات والإجراءات المتعلقة بتحليل التدفقات النقدية	3.094	1.315	4	متوسط
يقوم البنك بإجراء متابعة دورية للتدفقات النقدية للتأكد من توافقها مع التغيرات في البيئة الداخلية والخارجية للبنك	3.400	1.104	1	مرتفع
يعمل البنك على تحقيق التوازن بين الاحتياجات المالية والتدفقات النقدية	3.306	1.195	3	متوسط
يقوم البنك بقواعد تنظيمية لتحليل التدفقات النقدية	3.376	1.345	2	متوسط
المتوسط	3.294	1.240	متوسط	

تبين ان العبارة (يقوم البنك بإجراء متابعة دورية للتدفقات النقدية للتأكد من توافقها مع التغيرات في البيئة الداخلية والخارجية للبنك) جاءت في المرتبة الاولى بقيمة 3.400 بينما جاءت العبارة (يقوم البنك بوضع الأهداف والسياسات والإجراءات المتعلقة بتحليل التدفقات النقدية) في المرتبة الأخيرة

بقيمة 3.094 وتبين ان هناك عبارة واحدة مستوى موافقة مرتفع وثلاث عبارات مستوى موافقة متوسط مما يوضح وجود مستوى متوسط من تطبيق تحليل التدفقات النقدية كأحد ابعاد استراتيجيات إدارة مخاطر السيولة في بنك الرياض بقيمة 3.294 وانحراف 1.240

3. تكوين احتياطات السيولة

جدول (8) عبارات تكوين احتياطات السيولة

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة
يقوم البنك بوضع السياسة والإجراءات المتعلقة بتكوين احتياطات السيولة	3.560	1.302	1	مرتفع
يقوم المسئول عن إدارة مخاطر السيولة بالبنك بمراجعة القرارات الخاصة باحتياجات السيولة لتجنب حدوث فائض أو نقص السيولة	3.494	1.181	2	مرتفع
تتوفر أليات تحكم داخلية بالبنك لإدارة احتياطات السيولة	3.494	1.278	3	مرتفع
المتوسط	3.516	1.254		مرتفع

تبين ان العبارة (يقوم البنك بوضع السياسة والإجراءات المتعلقة بتكوين احتياطات السيولة) جاءت في المرتبة الاولى بقيمة 3.560 بينما جاءت العبارة (تتوفر أليات تحكم داخلية بالبنك لإدارة احتياطات السيولة) في المرتبة الأخيرة بقيمة 3.494 وتبين ان جميع العبارات موافقة مرتفعة مما يوضح ارتفاع مستوى تكوين احتياطات السيولة كأحد ابعاد استراتيجيات إدارة مخاطر السيولة في بنك الرياض بقيمة 3.516 وانحراف 1.254

4. تنوع مصادر التمويل

جدول (9) عبارات تنوع مصادر التمويل

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة
يقوم البنك بوضع الخطط التي تساهم في تنوع مصادر التمويل	3.393	1.362	3	متوسط
يضع البنك قواعد تنظيمية للحد من التركيز مع مقترض واحد حسب المناطق الجغرافية والقطاعات الاقتصادية	3.476	1.207	2	مرتفع
يفضل البنك الأساليب الاستثمارية ذات عامل الضمان المرتفع وانخفاض نسبة المخاطرة	3.524	1.207	1	مرتفع
المتوسط	3.464	1.259		مرتفع

تبين ان العبارة (يفضل البنك الأساليب الاستثمارية ذات عامل الضمان المرتفع وانخفاض نسبة المخاطرة) جاءت في المرتبة الاولى بقيمة 3.524 بينما جاءت العبارة (يقوم البنك بوضع الخطط التي تساهم في تنوع مصادر التمويل) في المرتبة الأخيرة بقيمة 3.393 وتبين ان عبارتين موافقة مرتفعة وعبارة واحدة موافقة متوسطة مما يوضح وجود ارتفاع مستوى القدرة على تنوع مصادر التمويل كأحد ابعاد استراتيجيات إدارة مخاطر السيولة في بنك الرياض بقيمة 3.464 وانحراف 1.259

5. إدارة الأصول والخصوم

جدول (10) عبارات إدارة الأصول والخصوم

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة
يقوم البنك بمراجعة دورية للسقوف الائتمانية الممنوحة للعملاء	3.518	1.278	2	مرتفع
يقوم البنك بمراجعة دورية للحكم على كفاءة المحفظة الائتمانية	3.622	1.085	1	مرتفع
يقوم البنك بمراجعة دورية لكافة الأنشطة الاستثمارية التي يقوم بالمشاركة بها للتأكد من مطابقتها لسياسات البنك	3.313	1.278	4	متوسط
يعمل البنك على استخدام التوريد كإستراتيجية أساسية للتحوط ضد مخاطر السيولة	3.452	1.274	3	مرتفع
المتوسط	3.476	1.229	مرتفع جدا	

تبين ان العبارة (يقوم البنك بمراجعة دورية للحكم على كفاءة المحفظة الائتمانية) جاءت في المرتبة الاولى بقيمة 3.622 بينما جاءت العبارة (يقوم البنك بمراجعة دورية لكافة الأنشطة الاستثمارية التي يقوم بالمشاركة بها للتأكد من مطابقتها لسياسات البنك) في المرتبة الأخيرة بقيمة 3.313 وتبين ان ثلاث عبارات موافقة مرتفعة وعبارة واحدة موافقة متوسطة مما يوضح ارتفاع مستوى إدارة الأصول والخصوم كأحد ابعاد استراتيجيات إدارة مخاطر السيولة في بنك الرياض بقيمة 3.476 وانحراف 1.229

مما سبق تبين ارتفاع مستوى تطبيق استراتيجيات إدارة مخاطر السيولة في بنك الرياض بقيمة

3.433 وانحراف 1.242

المحور الثاني: الاستقرار المالي

جدول (11) عبارات الاستقرار المالي

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة
يقوم البنك بإعداد تقرير عن الوضعية المالية خلال فترات دورية وبصفة مستمرة	3.494	1.250	4	مرتفع
يحتفظ البنك في كل مرحلة على هامش امان يحقق استقراره المالي	3.627	1.101	1	مرتفع
البنك قادر على الوفاء بديونه في أجالها المحددة	3.548	1.166	3	مرتفع
يتوفر بالبنك السيولة الكافية لمواجهة المخاطر المحتملة	3.494	1.250	4	مرتفع
يتميز البنك بفاعلية اتخاذ القرار ويتجنب الفشل المالي	3.373	1.256	5	متوسط
يقوم البنك بمراقبة ومتابعة مستوى الأداء المالي باستمرار	3.588	1.198	2	مرتفع
المتوسط	3.521	1.204		مرتفع

تبين ان العبارة (يحتفظ البنك في كل مرحلة على هامش امان يحقق استقراره المالي) جاءت في المرتبة الاولى بقيمة 3.627 بينما جاءت العبارة (يتميز البنك بفاعلية اتخاذ القرار ويتجنب الفشل المالي) في المرتبة الأخيرة بقيمة 3.373 وتبين ان خمس عبارات موافقة مرتفعة وعبارة واحدة موافقة متوسطة مما يوضح ارتفاع مستوى الاستقرار المالي في بنك الرياض بقيمة 3.521 وانحراف 1.204

4.4 اختبار فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لاستراتيجيات إدارة مخاطر السيولة بأبعادها (التخطيط المالي- تحليل التدفقات النقدية- تكوين احتياطات السيولة- تنوع مصادر التمويل- إدارة الأصول والخصوم) في تعزيز الاستقرار المالي في ظل التغيرات الاقتصادية بالتطبيق على بنك الرياض

جدول (12) اختبار الفرضية الرئيسية

B	قيمة T	قيمة F	R	الدلالة الاحصائية
1.097	**8.907	79.236**	0.779	0.000

** ذات دلالة إحصائية 0.01

تبين وجود تأثير دال احصائيا لتطبيق استراتيجيات إدارة مخاطر السيولة بأبعادها (التخطيط المالي- تحليل التدفقات النقدية- تكوين احتياطات السيولة- تنوع مصادر التمويل- إدارة الأصول والخصوم) في تعزيز الاستقرار المالي عند 0.01 ووجود علاقة ارتباطية طردية بين المتغيرين وتبين صحة الفرضية الرئيسية للدراسة وان كلما ازداد مستوي تطبيق استراتيجيات إدارة مخاطر السيولة بأبعادها (التخطيط المالي- تحليل التدفقات النقدية- تكوين احتياطات السيولة- تنوع مصادر التمويل- إدارة الأصول والخصوم) بمقدار 1 % ازداد الاستقرار المالي في بنك الرياض بمقدار 1.097 %

الفرضية الفرعية الأولى: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتخطيط المالي في تعزيز الاستقرار المالي في ظل التغيرات الاقتصادية بالتطبيق على بنك الرياض.

جدول (13) اختبار الفرضية الفرعية الاولى

الدلالة الاحصائية	R	قيمة F	قيمة T	B
0.000	0.741	100.939**	**10.047	1.079

** ذات دلالة إحصائية 0.01

تبين وجود تأثير دال احصائيا لتطبيق التخطيط المالي في تعزيز الاستقرار المالي في ظل التغيرات الاقتصادية بالتطبيق على بنك الرياض عند 0.01 ووجود علاقة ارتباطية طردية بين المتغيرين وتبين صحة الفرضية الفرعية الاولى للدراسة وان كلما ازداد مستوى تطبيق التخطيط المالي كأحد ابعاد استراتيجيات إدارة مخاطر السيولة بمقدار 1 % ازداد الاستقرار المالي في بنك الرياض بمقدار 1.079 %

الفرضية الفرعية الثانية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتحليل التدفقات النقدية في تعزيز الاستقرار المالي في ظل التغيرات الاقتصادية بالتطبيق على بنك الرياض.

جدول (14) اختبار الفرضية الفرعية للثانية

الدلالة الاحصائية	R	قيمة F	قيمة T	B
0.000	0.748	**105.425	**10.268	1.158

** ذات دلالة إحصائية 0.01

تبين وجود تأثير دال احصائيا لتطبيق تحليل التدفقات النقدية في تعزيز الاستقرار المالي في ظل التغيرات الاقتصادية بالتطبيق على بنك الرياض عند 0.01 ووجود علاقة ارتباطية طردية بين المتغيرين وتبين صحة الفرضية الفرعية الثانية للدراسة وان كلما ازداد مستوى تطبيق تحليل التدفقات النقدية كأحد ابعاد استراتيجيات إدارة مخاطر السيولة بمقدار 1 % ازداد الاستقرار المالي في بنك الرياض بمقدار 1.158 %

الفرضية الفرعية الثالثة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتكوين احتياطات السيولة في تعزيز الاستقرار المالي في ظل التغيرات الاقتصادية بالتطبيق على بنك الرياض.

جدول (15) اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

B	قيمة T	قيمة F	R	الدلالة الاحصائية
1.099	**12.037	**144.895	0.797	0.000

** ذات دلالة إحصائية 0.01

تبين وجود تأثير دال احصائيا لتكوين احتياطات السيولة في تعزيز الاستقرار المالي في ظل التغيرات الاقتصادية بالتطبيق على بنك الرياض عند 0.01 ووجود علاقة ارتباطية طردية بين المتغيرين وتبين صحة الفرضية الفرعية الثالثة للدراسة وان كلما ازداد مستوى تكوين احتياطات السيولة كأحد ابعاد استراتيجيات إدارة مخاطر السيولة بمقدار 1 % ازداد الاستقرار المالي في بنك الرياض بمقدار 1.099 %

الفرضية الفرعية الرابعة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتنوع مصادر التمويل في تعزيز الاستقرار المالي في ظل التغيرات الاقتصادية بالتطبيق على بنك الرياض.

جدول (16) اختبار الفرضية الفرعية الرابعة

B	قيمة T	قيمة F	R	الدلالة الاحصائية
1.468	**11.591	**134.343	0.786	0.000

** ذات دلالة إحصائية 0.01

تبين وجود تأثير دال احصائيا لتنوع مصادر التمويل في تعزيز الاستقرار المالي في ظل التغيرات الاقتصادية بالتطبيق على بنك الرياض عند 0.01 ووجود علاقة ارتباطية طردية بين المتغيرين وتبين صحة

الفرضية الفرعية الرابعة للدراسة وان كلما ازداد مستوى تنوع مصادر التمويل كأحد ابعاد استراتيجيات إدارة مخاطر السيولة بمقدار 1 % ازداد الاستقرار المالي في بنك الرياض بمقدار 1.468 %

الفرضية الفرعية الخامسة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لإدارة الأصول والخصوم في تعزيز الاستقرار المالي في ظل التغيرات الاقتصادية بالتطبيق على بنك الرياض.

جدول (17) اختبار الفرضية الفرعية الخامسة

الدالة الاحصائية	R	قيمة F	قيمة T	B
0.000	0.778	**127.087	**11.273	1.375

** ذات دلالة إحصائية 0.01

تبين وجود تأثير دال احصائيا لتطبيق إدارة الأصول والخصوم في تعزيز الاستقرار المالي في ظل التغيرات الاقتصادية بالتطبيق على بنك الرياض عند 0.01 ووجود علاقة ارتباطية طردية بين المتغيرين وتبين صحة الفرضية الفرعية الخامسة للدراسة وان كلما ازداد مستوى تطبيق إدارة المخاطر كأحد ابعاد استراتيجيات إدارة مخاطر السيولة بمقدار 1 % ازداد الاستقرار المالي في بنك الرياض بمقدار 1.375 %

الفصل الخامس: النتائج والتوصيات والمقترحات

1.5 مقدمة

سوف نتناول في هذا الفصل النتائج التي توصلت إليها الدراسة من خلال تحليل البيانات المتعلقة بمحاور الدراسة والتي تم الحصول عليها عن طريق أداة الاستبيان المتمثلة في استمارة الاستبيان الإلكتروني واختبار فروض الدراسة من أجل تحقيق أهداف الدراسة وكذلك يتناول الفصل مجموعة من التوصيات التي توصي بها الدراسة ومجموعة من المقترحات لدراسات وابحاث يمكن اجراؤها في المستقبل

2.5 نتائج الدراسة

- ارتفاع مستوى التخطيط المالي كأحد ابعاد استراتيجيات إدارة مخاطر السيولة في بنك الرياض بقيمة 3.443 وانحراف 1.234
- وجود مستوى متوسط من تطبيق تحليل التدفقات النقدية كأحد ابعاد استراتيجيات إدارة مخاطر السيولة في بنك الرياض بقيمة 3.294 وانحراف 1.240
- ارتفاع مستوى تكوين احتياطات السيولة كأحد ابعاد استراتيجيات إدارة مخاطر السيولة في بنك الرياض بقيمة 3.516 وانحراف 1.254
- وجود ارتفاع مستوى القدرة على تنويع مصادر التمويل كأحد ابعاد استراتيجيات إدارة مخاطر السيولة في بنك الرياض بقيمة 3.464 وانحراف 1.259
- ارتفاع مستوى إدارة الأصول والخصوم كأحد ابعاد استراتيجيات إدارة مخاطر السيولة في بنك الرياض بقيمة 3.476 وانحراف 1.229
- ارتفاع مستوى تطبيق استراتيجيات إدارة مخاطر السيولة في بنك الرياض بقيمة 3.433 وانحراف 1.242
- ارتفاع مستوى الاستقرار المالي في بنك الرياض بقيمة 3.521 وانحراف 1.204

- وجود تأثير دال احصائيا لتطبيق استراتيجيات إدارة مخاطر السيولة بأبعادها (التخطيط المالي- تحليل التدفقات النقدية- تكوين احتياطات السيولة- تنوع مصادر التمويل- إدارة الأصول والخصوم) في تعزيز الاستقرار المالي عند 0.01 ووجود علاقة ارتباطية طردية بين المتغيرين وتبين صحة الفرضية الرئيسية للدراسة وان كلما ازداد مستوى تطبيق استراتيجيات إدارة مخاطر السيولة بأبعادها (التخطيط المالي- تحليل التدفقات النقدية- تكوين احتياطات السيولة- تنوع مصادر التمويل- إدارة الأصول والخصوم) بمقدار 1 % ازداد الاستقرار المالي في بنك الرياض بمقدار 1.097 % وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (الشكري، 2022) وكذلك مع نتيجة دراسة (Maas,2016)

- وجود تأثير دال احصائيا لتطبيق التخطيط المالي في تعزيز الاستقرار المالي في ظل التغيرات الاقتصادية بالتطبيق على بنك الرياض عند 0.01 ووجود علاقة ارتباطية طردية بين المتغيرين وتبين صحة الفرضية الفرعية الاولى للدراسة وان كلما ازداد مستوى تطبيق التخطيط المالي كأحد ابعاد استراتيجيات إدارة مخاطر السيولة بمقدار 1 % ازداد الاستقرار المالي في بنك الرياض بمقدار 1.079 %

- وجود تأثير دال احصائيا لتطبيق تحليل التدفقات النقدية في تعزيز الاستقرار المالي في ظل التغيرات الاقتصادية بالتطبيق على بنك الرياض عند 0.01 ووجود علاقة ارتباطية طردية بين المتغيرين وتبين صحة الفرضية الفرعية الثانية للدراسة وان كلما ازداد مستوى تطبيق تحليل التدفقات النقدية كأحد ابعاد استراتيجيات إدارة مخاطر السيولة بمقدار 1 % ازداد الاستقرار المالي في بنك الرياض بمقدار 1.158 %

- وجود تأثير دال احصائيا لتكوين احتياطات السيولة في تعزيز الاستقرار المالي في ظل التغيرات الاقتصادية بالتطبيق على بنك الرياض عند 0.01 ووجود علاقة ارتباطية طردية بين المتغيرين وتبين صحة الفرضية الفرعية الثالثة للدراسة وان كلما ازداد مستوى تكوين احتياطات السيولة كأحد ابعاد استراتيجيات إدارة مخاطر السيولة بمقدار 1 % ازداد الاستقرار المالي في بنك الرياض بمقدار 1.099 %

- وجود تأثير دال احصائيا لتنوع مصادر التمويل في تعزيز الاستقرار المالي في ظل التغيرات الاقتصادية بالتطبيق على بنك الرياض عند 0.01 ووجود علاقة ارتباطية طردية بين المتغيرين وتبين صحة الفرضية الفرعية الرابعة للدراسة وان كلما ازداد مستوي تنوع مصادر التمويل كأحد ابعاد استراتيجيات إدارة مخاطر السيولة بمقدار 1 % ازداد الاستقرار المالي في بنك الرياض بمقدار 1.468%
- وجود تأثير دال احصائيا لتطبيق إدارة الأصول والخصوم في تعزيز الاستقرار المالي في ظل التغيرات الاقتصادية بالتطبيق على بنك الرياض عند 0.01 ووجود علاقة ارتباطية طردية بين المتغيرين وتبين صحة الفرضية الفرعية الخامسة للدراسة وان كلما ازداد مستوي تطبيق إدارة المخاطر كأحد ابعاد استراتيجيات إدارة مخاطر السيولة بمقدار 1 % ازداد الاستقرار المالي في بنك الرياض بمقدار 1.375%

3.5 التوصيات

- العمل على الحفاظ على المستوى المتميز لتطبيق استراتيجيات إدارة مخاطر السيولة في بنك الرياض من خلال توفير البرامج والدورات التدريبية للعاملين لرفع مستوى وعيهم وتعريفهم بالأساليب الحديثة المطبقة في مجال إدارة مخاطر السيولة
- العمل على الحفاظ على المستوى المتميز للاستقرار المالي في بنك الرياض من خلال توفير كافة الإمكانيات والاحتياجات التي تساهم في تحقيق ذلك
- تشجيع الباحثين على اجراء الدراسات المتعلقة بتأثير تطبيق استراتيجيات إدارة مخاطر السيولة في البنوك والمؤسسات المالية على مستويات الأداء والإنتاجية وكذلك العوامل المؤثرة على الاستقرار المالي في البنوك والمؤسسات المالية وكيفية تحقيق أعلى معدلات ممكنة منه

Abstract

This study aimed to evaluate the role of liquidity risk management strategies in enhancing financial stability amidst economic changes at Riyadh Bank. A descriptive-analytical approach was adopted to collect data through a questionnaire distributed to a random sample of 340 employees at Riyadh Bank. Various statistical tools such as frequencies, percentages, and simple regression were used to analyse the data and derive results using SPSS software.

The results showed a positive and statistically significant impact of liquidity risk management strategies on enhancing financial stability at the bank. It was found that financial planning, cash flow analysis, and the creation of liquidity reserves were the most influential dimensions in improving financial stability. Additionally, the results indicated that diversifying funding sources and managing assets and liabilities contributed to improving the bank's stability and increasing its ability to adapt to economic changes.

The study recommended enhancing liquidity risk management strategies by providing advanced training programs for employees, and developing periodic monitoring and analysis systems for cash flows. It also emphasized the importance of diversifying funding sources and improving collaboration between different departments within the bank to ensure sustainable financial stability.

Keywords: Liquidity Risk Management, Financial Stability, Riyadh Bank, Financial Planning, Cash Flow Analysis.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

1. إبراهيم، مشعل عبدالرحمن علي، و علي، فتح العليم إبراهيم أحمد. (2020). قياس أثر إدارة السيولة على بعض مؤشرات كفاءة الأداء بالجهاز المصرفي السوداني: دراسة حالة بعض البنوك التجارية خلال الفترة (2008-2018 م) رسالة دكتوراه غير منشورة). جامعة النيلين، الخرطوم. مسترجع من

<http://search.mandumah.com/Record/1137770>

2. ابلال، أيوب، بن لحسن، فاتح، و بوزيد، عصام. (2019). دور التدقيق الداخلي في إدارة مخاطر السيولة: دراسة ميدانية لمجموعة بنوك "بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بنك الجزائر الخارجي، بنك الخليج الجزائري - ورقلة" (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، ورقلة. مسترجع من

<http://search.mandumah.com/Record/1348454>

3. أبو فرحة، السيد علي. (2020). مخاطر استمرار سيولة الدولة في ليبيا. مجلة السياسة والاقتصاد، مج7، ع6، 23 - 40. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1124364>

4. أحمد، مناف عبدالمطلب. (2022). دور التحرر المالي في تعزيز الاستقرار والتنمية المالية والاقتصادية: دراسة الحالة المالية والاقتصادية العراقية 2011-2021. مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، مج14، ع2، 212. - 195 مسترجع من

<http://search.mandumah.com/Record/1303622>

5. أيوب، ابلال، و بوزيد، عصام. (2019). دور التدقيق الداخلي في إدارة مخاطر السيولة: دراسة ميدانية لمجموعة بنوك "بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بنك الجزائر الخارجي، بنك الخليج الجزائري" ورقلة (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، ورقلة. مسترجع من

<http://search.mandumah.com/Record/1150328>

6. بالطيب، جمال، و بن ساسي، عبدالحفيظ. (2018). إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية: دراسة حالة بنك البركة الجزائري للفترة الزمنية (2012-2016) رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، ورقلة. مسترجع من

<http://search.mandumah.com/Record/1147112>

7. بسبع، عبد القادر سمير، و تشيكو، عبد القادر. (2019). إصلاحات نظام التقاعد الكندي لتحقيق

الاستقرار المالي. الملتقى الدولي: إشكالية نظام التقاعد في الجزائر - رؤية مستقبلية في ظل التجارب

الدولية، مج2 ، الجزائر: جامعة الجزائر 3 - كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

- مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية، 231 - 241. مسترجع من

<http://search.mandumah.com/Record/1075645>

8. بن معتوق، صابر. (2019). اختبارات الضغط كأداة لتحقيق الاستقرار المالي: دراسة تجربة الأردن.

مجلة أبحاث ودراسات التنمية، مج6، ع2 ، 30 - 48. مسترجع من

<http://search.mandumah.com/Record/1099730>

9. بوجمعة، ياسين. (2023). مساهمة الابتكارات المالية في تعزيز الاستقرار المالي للمصارف الإسلامية

باستخدام نموذج Z-Score لقياس الاستقرار المالي: مصرف السلام للفترة 2016-2020. مجلة التنمية

الاقتصادية، مج8، ع1 ، 145 - 134. مسترجع من

<http://search.mandumah.com/Record/1395130>

10. بوديار، هاجر، و بويهي، محمد. (2023). الاستقرار المالي والمالية الإسلامية. مجلة دراسات اقتصادية،

مج17، ع1 ، 416 - 439. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1377477>

11. بورقعة، بركاهم، و بن مالك، محمد حسان. (2018). دور التدقيق الداخلي في إدارة مخاطر السيولة:

دراسة ميدانية بالبنك الخارجي الجزائري "وكالة ورقلة" (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة

قاصدي مرباح - ورقلة، ورقلة. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1148092>

توفيق، لبنى محمود، و الراوي، علي عبد محمد سعيد. (2022). العملات الرقمية والآثار المحتملة على

الاستقرار المالي. مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، مج14، ع3 ، 33 - 56. مسترجع من

<http://search.mandumah.com/Record/1329335>

12. سلمان، سحر عنيد، و إسماعيل، رنا علي. (2024). تأثير مخاطر السيولة في مؤشر السلامة: دراسة

تحليلية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. مجلة كلية الإدارة والاقتصاد

للدراستات الاقتصادية والإدارية والمالية، مج16، ع2 ، 133 - 153. مسترجع من

<http://search.mandumah.com/Record/1472823>

13. سليمان، أسماء سليمان عبد الحميد. (2020). قياس الاستقرار المالي للبنوك العربية: دراسة مقارنة.

المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، مج11، ع4 ، 1089 - 1118. مسترجع من

<http://search.mandumah.com/Record/1112162>

14. الشكري، إبراهيم فضل المولي البشير، و علي، نادية أحمد عباس محمد. (2022). أثر إدارة السيولة

وكفاية رأس المال في الأداء المالي: دراسة تحليلية على مصرف الشرق الأوسط للاستثمار في العراق للفترة

"2003-2018 م". مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، ع2 ، 187 - 161 مسترجع من

<http://search.mandumah.com/Record/1316807>

15. الشمري، أرشد عبد الأمير جاسم، الحويزاوي، أحمد ميري أحمد، و الموسوي، حميد مجيد حميد.

(2020). مخاطرة السيولة علاقتها وأثرها على سيولة وربحية المصرف الإسلامي: دراسة تطبيقية لعينة

من مصارف القطاع الخاص العراقي للفترة من 2011-2017. مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات

والاجتماع، ع57 ، 349 - 386. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1065524>

16. الطامي، سعود ناصر فلاح. (2022). تدخل الدولة لدعم الاستقرار المالي: تجربة دولة الكويت في الفترة

من 1982-2021. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، مج6، ع13 ، 64 - 78. مسترجع من

<http://search.mandumah.com/Record/1273573>

17. طبي، عائشة، و بوعبدل، أحلام. (2020). إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية: دراسة حالة

بنك البركة الجزائري للفترة 2008 - 2017. المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، مج7، ع1 ، 209 -

224. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1068893>

18. طرابلسي، فاطمة الزهراء، و فروحات، حدة. (2018). إدارة مخاطر السيولة ودورها في تحسين ربحية

البنوك التجارية: دراسة حالة عينة من البنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة 2011-2016 (رسالة

ماجستير غير منشورة). جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، ورقلة. مسترجع من

<http://search.mandumah.com/Record/1148661>

19. عبد الرحمن، نجلاء إبراهيم، و النفيعي، ريا محمد إبراهيم. (2022). أثر التركيز البنكي على الاستقرار

المالي: دراسة تطبيقية على البنوك السعودية. مجلة رماح للبحوث والدراسات، ع68 ، 301 - 338.

مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1318802>

20. عبدالشرع، عقيل شاكر، و الهرموشي، باسم محمد عودة. (2019). أثر إدارة مخاطر السيولة ورأس

المال على درجة الأمان المصرفي: دراسة تطبيقية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق

المالية للمدة (2010-2015). مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية،

مج11، ع1، 288 - 309. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1259519>

21. عبدالعليم، غادة علي عبدالباقي، فانوس، نادر ألبير، و حسن، محمود حامد عبدالعال. (2024). أثر

مدى الالتزام بمتطلبات إدارة مخاطر السيولة وفق اتفاقية بازل III على مؤشرات الربحية والسيولة

للبنوك في مصر. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، ع2، 475 - 504. مسترجع من

<http://search.mandumah.com/Record/1483235>

22. غضابنة، ليلية، و عزوزة، أماني. (2023). العلاقة بين التحرير المالي والاستقرار المالي للبنوك: دراسة

تحليلية قياسية باستخدام نماذج بيانات بانل لعينة من البنوك الماليزية خلال فترة 2006 – 2019.

مجلة العلوم الإنسانية، مج10، ع2، 35 - 50. مسترجع من

<http://search.mandumah.com/Record/1467761>

23. فرحي، منى، و حسيني، إسحاق. (2021). أثر التركيز البنكي على الاستقرار المالي: دراسة تطبيقية على

دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا "MENA". مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، مج5، ع1

، 73 - 94. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1160176>

24. كركار، مليكة. (2019). الشمول المالي: هدف استراتيجي لتحقيق الاستقرار المالي في الجزائر. مجلة

الاقتصاد والتنمية البشرية، مج10، ع3، 362 - 377. مسترجع من

<http://search.mandumah.com/Record/1212201>

25. مخلوفي، طارق، و صديقي، مليكة. (2020). دور الصيرفة الإسلامية في تعزيز الاستقرار المالي في

الجزائر. مجلة معهد العلوم الاقتصادية، مج23، ع1، 903 - 879. مسترجع من

<http://search.mandumah.com/Record/1173067>

26. النويران، ظاهر. (2019). التحليل المالي لمؤشرات التدفق النقدي وكفاية رأس المال ومخاطر السيولة

المصرفية لبنك الإسكان للتجارة والتمويل الأردني 2011 - 2015. تنمية الرفادين، مج38، ع121، 99

112. - مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/970438>

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. . Kavitha, R. & Shanmugam, R. (2015). A study on working capital management efficiency
International Journal of Engineering and Management Research, 5(3), pp. 196-208
2. Mass, Joris (2016) The quality of liquidity risk disclosure by European banks in partial
fulfiment of the requirements For the degree of Master in Science Radboud University.
3. MENICUCCI, PAOLAICCI,(2016) O Factors Affecting Bank Profitability p Empirical
Investigation. Afncan Josenal I of Business Manegen Vol. 10, No 19,
4. Sarr, A. (2020). Effective Risk Management Strategies for Information Technology Project
Managers (Doctoral dissertation, Walden University

الملاحق

استمارة استبيان

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أخي الكريم / أختي الكريمة

تحية طيبة وبعد،

يقوم الباحثين بإجراء دراسة حول قياس استراتيجيات إدارة مخاطر السيولة في تعزيز الاستقرار

المالي في ظل التغيرات الاقتصادية " دراسة تطبيقية على بنك الرياض "

ونظراً لما لديكم من المعرفة العلمية والخبرة العملية ذات الصلة بموضوع البحث، نأمل الحصول منكم

على العون والمساعدة في توفير المعلومات المناسبة لأغراض البحث، من خلال التكرم بإبداء رأيكم

بالتأشير على الإجابة المناسبة من وجهة نظركم.

وأثقدم لحضراتكم بجزيل الشكر والتقدير للمساهمة في جهدكم في تعبئة هذا الاستبيان علماً أن جميع

البيانات التي سيتم الحصول عليها منكم ستعامل بسرية تامة، ولن تستخدم لغير أغراض هذا

البحث، وسوف أزودكم بنتائج هذه الدراسة حال اكتمالها إن شاء الله.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام

أولاً: البيانات الشخصية

1- الفئة العمرية ☐ أقل من 30 سنة ☐ من 30 – 39 سنة

☐ من 40 - 49 سنة ☐ من 50 سنة فأكثر

2- المؤهل العلمي ☐ ثانوي ☐ بكالوريوس

☐ دراسات عليا

3- سنوات الخبرة ☐ أقل من 5 سنوات ☐ من 5-10 سنوات

☐ من 11 سنة فأكثر

4- المسمى الوظيفي ☐ مدير ☐ رئيس قسم

☐ موظف

ثانيا محاور الاستبيان

✓ المحور الأول: استراتيجيات إدارة مخاطر السيولة، ضع إشارة (✓) في المربع المناسب لاختيارك:

البعد					أوافق بشدة	أوافق	محايد	معارض	معارض بشدة
التخطيط المالي									
يضع البنك اهداف مرحلية واضحة ومكتوبة تسعى لتحقيقها ضمن الامكانيات والظروف المتاحة لها									
يقوم البنك بالتخطيط المالي الذي يساهم في إدارة مخاطر السيولة بكفاءة وفاعلية									
يتسم التخطيط المالي بالبنك بالشمول بحيث يسمح باستغلال الفرص الجديدة المتاحة.									
يستخدم البنك التخطيط المالي للانتقال من الوضع الحالي الي الوضع المأمول في التطوير									
تحليل التدفقات النقدية									
يقوم البنك بوضع الأهداف والسياسات والإجراءات المتعلقة بتحليل التدفقات النقدية									
يقوم البنك بإجراء متابعة دورية للتدفقات النقدية للتأكد من توافقها مع التغيرات في البيئة الداخلية والخارجية للبنك									

					يعمل البنك على تحقيق التوازن بين الاحتياجات المالية والتدفقات النقدية
					يقوم البنك بقواعد تنظيمية لتحليل التدفقات النقدية
تكوين احتياطات السيولة					
					يقوم البنك بوضع السياسة والإجراءات المتعلقة بتكوين احتياطات السيولة
					يقوم المسئول عن إدارة مخاطر السيولة بالبنك بمراجعة القرارات الخاصة باحتياجات السيولة لتجنب حدوث فائض أو نقص السيولة
					تتوفر أليات تحكم داخلية بالبنك لإدارة احتياطات السيولة
تنوع مصادر التمويل					
					يقوم البنك بوضع الخطط التي تساهم في تنوع مصادر التمويل
					يضع البنك قواعد تنظيمية للحد من التركيز مع مقترض واحد حسب المناطق الجغرافية والقطاعات الاقتصادية
					يفضل البنك الأساليب الاستثمارية ذات عامل الضمان المرتفع وانخفاض نسبة المخاطرة
إدارة الأصول والخصوم					

					يقوم البنك بمراجعة دورية للسقوف الائتمانية الممنوحة للعملاء
					يقوم البنك بمراجعة دورية للحكم على كفاءة المحفظة الائتمانية
					يقوم البنك بمراجعة دورية لكافة الأنشطة الاستثمارية التي يقوم بالمشاركة بها للتأكد من مطابقتها لسياسات البنك
					يعمل البنك على استخدام التوريق كإستراتيجية أساسية للتحوط ضد مخاطر السيولة

✓ المحور الثاني: الاستقرار المالي ، ضع إشارة (✓) في المربع المناسب
لاختيارك:

البعد					أوافق بشدة	أوافق بشدة	محايد	معارض بشدة	معارض بشدة
يقوم البنك بإعداد تقرير عن الوضعية المالية خلال فترات دورية وبصفة مستمرة									
يحتفظ البنك في كل مرحلة على هامش امان يحقق استقراره المالي									
البنك قادر على الوفاء بديونه في أجالها المحددة									
يتوفر بالبنك السيولة الكافية لمواجهة المخاطر المحتملة									
يتميز البنك بفاعلية اتخاذ القرار ويتجنب الفشل المالي									
يقوم البنك بمراقبة ومتابعة مستوى الأداء المالي باستمرار									

مع خالص التقدير والاحترام

Mid-Ocean University

College of Management



Department of risk management

**Liquidity Risk Management Strategies to Enhance
Financial Stability in Light of Economic Changes: An
Applied Study of Riyadh Bank**

Preparation:

MURRAN MAHDI AL HARETH

241002136

Supervision:

Dr. Asmaa Abo Anzah

Dr. Engy Hassan Nashat

1446 - 2024